جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية الحقوق والعلوم والسياسية
قسم العلوم السياسية

العلاقات الجزائرية التركية

دراسة للفترة 2002-2022م

تخصص: سياسة عامة

إعداد الطالبان :

- حكيم بن بوزيد
- بوبكر بالنور

إشراف الدكتور:

د. خالد بقاص

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. عبد الفتاح حلواجي	أستاذ محاضر – ب–	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	رئيسا
د. خالد بقاص	أستاذ محاضر – أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	مشرفاً ومقرراً
أ.لويشي هشام	أستاذ مساعد – أ–	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي : 2022/2021

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

التوبة: 105

الإهداء

إلى كل من علمنا حرفا في هذه الدنيا الفانية

إلى الأبوين العزيزين الكريمين أمدهما الله بالصحة والعافية.

إلى الزوجة والأبناء الأعزاء.

إلى جميع أفراد الأسرة الضيقة والواسعة.

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة وعلى رأسهم أستاذي المشرف.

إلى كل هؤلاء نهدي هذا العمل.

شكر وعرفان

بادئ ذي بدء نحمد المولى سبحانه وتعالى الذي أمدنا بالصبر والقوة والتوفيق لانجاز هذه المذكرة.

كما نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف د. خالد بقاص لقبوله الإشراف على هذه المذكرة، ولصبره معنا على تصويبها.

كما يشرفنا أن نتقدم أيضا بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل.

مقدمة

مقدمة

سمح التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002 ، بإعادة صياغة علاقات تركيا مع الدول العربية والإفريقية ومنها الجزائر؛ التي تمثّل جزءًا من عمقها الإستراتيجي؛ نظرًا للترابط الثقافي والاجتماعي الذي يعود إلى فترة الوجود العثماني في الجزائر، حيث عرفت العلاقات الجزائرية –التركية تطوّرًا بالإعلان عن اتفاقية الصداقة سنة 2006 ، غير أن طبيعتها اتسّمت بالجمود؛ نتيجة بعض المحددات التي أثَّرت في مسار العلاقات، فارتكزت على المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

استطاعت تركيا بوصفها إحدى القوى الصاعدة في النظام الدولي، أن تحقق وجودًا لها في الجزائر، كغيرها من القوى الإقليمية والدولية، وحققت مشروعات استثمارية، كما طوّرت مبادلاتها التجارية مع الجزائر، وعزّزت أثر قوّتها الناعمة، غير أن مستوى العلاقات لا يزال محدودًا مُقارنةً بالثقل الجيوسياسي للبلدين، فكلاهما في حاجة إلى تنامي هذه العلاقات نظرًا، لما تقتضيه التحوّلات الجيوبولتيكية العالمية الراهنة.

تشير عملية التقويم في العلاقات الجزائرية –التركية إلى معالجة التطورّات التي حققها كل من الجزائر وتركيا منذ سنة 2002 إلى 2020 في علاقتهما الثنائية، من أجل الوقوف عند العوامل التي تتسبَّب في تقارب هذه العلاقات أو تباعدها، وكذا البحث في المصالح التي يمكن أن يحققها التقارب بين البلدين .وذلك من أجل الدفع بالعلاقات نحو الأفضل.

ولمعالجة هذا الموضوع تمَ تقسيم الدراسة إلى فصلين، تناول الأول منهما محددات العلاقات الجزائرية التركية، والمُتكوَّن من أربع مباحث الأول تحدث عن المحددات الشخصية ثم الثاني عن المحددات التاريخية والثقافية ، ثم الثالث عن المحددات الدبلوماسية والأمنية الإستراتيجية، وأخيرا الرابع عن المحددات الاقتصادية والتجارية.

أما الفصل الثاني خصصته الدراسة للحديث عن الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الجزائرية التركية، متضمناً ثلاث فصول، تناول أولها موضوع انتهاج سياسة التكتلات في النظام الدولي الجديد، أما الثاني فقد تحدث عن الشراكة الجزائرية–التركية في إفريقيا، وأخيرا الثالث خُصِص للزيارة الأخير للرئيس تبون لتركيا (15–16–17 ماي 2022).

الإطار المنهجي
والمفهومي والنظري

أولا : الإطار المنهجي

ثانيا : الإطار المفهومي

ثالثا : الإطار النظري

أولا : الإطار المنهجي

1- المشكلة البحثية :

شهدت العلاقات الجزائرية التركية حركية سياسية ودبلوماسية كبيرة منذ وصول حزب العدالة والتنمية في تركيا إلى السلطة سنة 2002، بالتزامن مع خروج الجزائر من محنتها الداخلية واستقرار نظام الحكم داخلها، حيث شهدت هذه الفترة انفتاحا كبيرا في العلاقات بين البلدين سواء على الصعيد السياسي والدبلوماسي أو المجال الاقتصادي على حدٍّ سواء. لذلك ستسعى هذه الدراسة إلى بحث موضوع العلاقات الجزائرية التركية بعد سنة 2002 إلى سنة 2022 من خلال طرح المشكلة البحثية الرئيسية التالية:

ما هي طبيعة العلاقات الجزائرية-التركية في الفترة 2002-2022 م ؟

كما يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

1-ما هو دور المحدد الشخصي للقيادة السياسية في تطوّر العلاقات بين البلدين ؟

2-إلى أيِّ مدى يؤثر التاريخ المشترك للبلدين في تشكيل المشهد الحالي للعلاقات الثنائية بينهما ؟

3-كيف تطورت العلاقات الثنائية من الدبلوماسية والاقتصاد إلى العمق الأمني والاستراتيجي ؟

4-ما تأثير الأبعاد الإقليمية والدولية لكلا البلدين على واقع ومستقبل العلاقات بينهما ؟

5-ما هي آفاق العلاقات بين البلدين على ضوء الزيارة الأخير للرئيس الجزائري لتركيا في ماي 2022 ؟

2- مجالات الدراسة :

أ- المجال الزماني : يمتد ابتداءً من سنة 2002 وهي سنة مفصلية في تاريخ الدولة التركية بوصول حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان للحكم وإعادة رسم السياسة الخارجية لتركيا وتوجيهها للشرق الأوسط وإفريقيا بدل أن كانت متوجهة لأوروبا بالأساس، ومن ناحية أخرى خروج الدولة الجزائرية من أزمتها الداخلية ووصولها لحالة

من الاستقرار الأمني مما يشجع على ربط العلاقات معها وجلب الاستثمارات إليها. لينتهي المجال الزماني للدراسة بسنة 2022 وهي سنة إجراء هذه الدراسة.

ب- المجال المكاني: يرتكز بالأساس على الدولتين موضوع الدراسة (الجزائر وتركيا) ويمتد بامتداد تأثير هذه العلاقات إلى العالم الإسلامي وحوض المتوسط.

ت- المجال الموضوعي : تعالج الدّراسة موضوع العلاقات الثنائية للدولتين (الجزائر وتركيا) في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والتحالفات الإستراتيجية.

3- الفروض العلمية :

أ- كلما نوّعت الدولتين مجالات التعاون الاقتصادي بينها انعكس ذلك إيجاباً على عمق العلاقات السياسية لهما.

ب- إحياء التراث والتاريخ المشترك بين الدولتين يدفع بشكل كبير إلى توطيد العلاقات الحالية بينهما.

ت- يعد مبدأ (رابح – رابح) أفضل سبيل لتحقيق أهداف الدولتين الحالية والمستقبلية من جهة، كما يساعد على تلافي التحديات المشتركة بينهما من جهة أخرى.

4- الأهمية العلمية والعملية :

أ- الأهمية العلمية: تكمن أساساً في الإضافة التي تقدمها الدراسة في هذا الموضوع الجديد بما توضحه من آثار للعولمة على رسم السياسات الدولية الحديثة والعودة لخلق تكتلات اقتصادية وسياسية جديدة خارج النظام القطب الواحد.

ب- الأهمية العملية: وتتمثل في اكشف أكثر عن واقع العلاقات الثنائية بين كل من الجزائر وتركيا منذ العام 2002 والاستفادة من نتائج البحث في فهم أعمق للأحداث والتطورات داخل هذين البلدين الذين يُعدّان ضمن أبرز النماذج الجاذبة للدّراسة نظرا للتحسن الكبير لتركيا بعد 2002 سياسيا ودبلوماسيا وكذلك تقدّمها اقتصاديا حيث وصلت للمرتبة السادسة عشر ضمن ترتيب أقوى الإقتصادات في العالم وكذلك الدور الطموح الذي تسعى له الجزائر باعتبارها بوابة إفريقيا ومصدر مهم للطاقة في العالم.

5- المناهج المستخدمة :

ستوظف الدراسة **المنهج التاريخي** والذي يبحث في جذور المشكلات البحثية وتطور أحداثها وعلاقة تلك الأحداث بالبيئة التي نشأت فيها، وذلك على أساس أن للعلاقات الدولية في صورها ونماذجها المعاصرة جذوراً وامتدادات تاريخية سابقة، كما أن للمنهج التاريخي القدرة على تحرّي الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في انتهاج سياسات خارجية معينة في ظروف دولية معينة.

كما أن المنهج التاريخي يعمل كإطار للتجريب والاختبار للعلاقات التي تنشأ بين الأسباب والنتائج في السياسة الدولية، وذلك من منطلق أن لكل موقف دولي طبيعته وخصائصه المتميزة، وأن مواقف السياسة الدولية لا تتكرر على نفس النحو.

كما أن استخدام هذا المنهج يؤدي إلى فهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام إلى آخر. كما أنه يساعد على فهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض القرارات السياسية الخارجية والدوافع التي تمليها والنتائج التي تتبلور عنها.

كما ستوظف الدراسة **منهج المصلحة القومية**، باعتبار أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية. وهذا هو المنطلق الرئيسي لهذا المنهج، وبمعنى أدق أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز أو يمكن القول بأنه القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول.

ولهذا المنهج دور مهم في الدراسة الموضوعية حيث أنه يجرّد أهداف السياسات الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية التي تحاول أن تنسبها إلى هذه السياسات، كذلك أن هذه الفكرة أي فكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول على الرغم من التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية.

ثانيا : الإطار المفهومي

1- تعريف المفاهيم الرئيسية للدراسة:

تركيا : وهي الدولة التي تأسست سنة 1923 م على أنقاض الدولة العثمانية التي عمّرت لأكثر من ستمائة سنة، والتي تتميز بموقع إستراتيجي كونها تتوسط القسم الغربي من قارة آسيا والشرقي من قارة أوروبا، تحدّها سوريا والعراق والبحر الأبيض المتوسط جنوبا، وجورجيا والبحر الأسود شمالا وإيران وأرمينيا شرقا وبلغاريا وبحر إيجة واليونان غربا، عاصمتها أنقرة، تبلغ مساحتها 562.38 783 كيلو متر مربع، في حين وصل عدد سكانها وفقا لتقديرات 2016 إلى نحو 70 مليون نسمة[1]

وتعود أصول الأتراك الأولى إلى منطقة ما وراء النهر والتي تسمى حاليا" تركستان "والتي تمتد من هضبة منغوليا وشمال الصين شرقا إلى بحر الخزر" قزوين "غربا، ومن السهول السيبيرية شمالا إلى شبه القارة الهندية وفارس جنوبا، حيث استوطنت هناك عشائر الغزّ وقبائلها الكبرى، وعرفوا بالترك أو الأتراك، ثم تحركت تلك القبائل في النصف الثاني من القرن السادس ميلادي من موطنها الأصلي نحو آسيا الصغرى في هجرات ضخمة بحثا عن الكلأ والمراعي والعيش الرغيد، وبحثا أيضا عن الاستقرار السياسي كما ذكر بعض المؤرخين هروبا من ضغط قبائل المغول التي كانت تفوقهم عدّة وقوة.

وقد اضطرت تلك القبائل للتوجه غربا حيث نزلت بالقرب من شواطئ نهر جيحون (الواقع في أوزباكستان حاليا) ثم استقرت بعض الوقت في طبرستان (شمال إيران حاليا) وجرجان (جنوب شرقي بحر قزوين)، فأصبحوا بالقرب من الأراضي الإسلامية والتي فتحها المسلمون بعد معركة نهاوند وسقوط الدولة الساسانية في بلاد فارس سنة (21 هـ / 641)

[1] موقع استثمر في تركيا، **نبذة عن تركيا**.
www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/TRSnapshot.aspx

السياسة الخارجية التركية :

شهدت تركيا منذ نهاية سنة 2002 تغييرا واضحا في سياستها الخارجية مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في البلاد والذي أعلن عن خطة انفتاحية تجاه العالم الخارجي، بعد أن شهد البلد منذ 1923 انعزالا وقطيعة مع الموروث الإسلامي والعثماني مقابل التوجه والتركيز الكامل نحو العالم الغربي والأوروبي، لدرجة التنكر لأساسيات الإسلام الذي لطالما مثّلته الدولة العثمانية ودافعت عن قيمه لقرون.

وقد برز دور حكومة العدالة والتنمية من خلال نشاطها وفعاليتها بدءا بدول الجوار الجغرافي ومن خلال المنظمات الإقليمية والدولية سعيا منها للخروج من كونها دولة تابعة للمعسكر الغربي إلى دولة لها رؤيتها الخاصة المنطلقة من مصالحها وأهدافها وأولوياتها مستندة في استعادة صورتها على إرثها التاريخي والثقافي وقوتها الناعمة ومستواها الاقتصادي الذي شهد تحسنا لافتا جعلها من أفضل ستة عشر اقتصادا في العالم، إذ لم تعد تركيا بعد 2002 تتجاهل قضايا مناطق تأثيرها (الشرق الأوساط والقوقاز وأفريقيا) كما كانت في السابق، كما أنها لم تعد تتبنى الموقف الغربي ووجهة نظره في التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية.

وقد استندت الحكومة الجديدة المشكّلة نهاية 2002 في سياستها على فكر قادتها الجدد الرئيس رجب طيب أردوغان ومهندس السياسة الخارجية الدكتور أحمد داوود أوغلو والذي عبّر عن رؤية حزبه الجديدة من خلال كتابه المعنون بـ : "**العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**" والذي يؤكد على مركزية تركيا ودورها في إقليمها والعالم.

ولم ينحصر اهتمام حكومة العدالة والتنمية على مجرد تدشين علاقات دبلوماسية وسياسية مع العالم الخارجي، بل تعدته إلى التأسيس لعلاقات إستراتيجية مع كثير من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، والمساهمة أيضا في حل عديد المشاكل السياسية والتنموية وخاصة في القارة الأفريقية التي تعاني نسب نمو منخفضة ونسب فقر مرتفعة، حيث اتخذت الحكومة التركية إستراتيجية متكاملة للتعامل مع القضايا الأفريقية أوصلتها لصفة الشريك الإستراتيجي للقارة، فضلا عن انتزاعها عقودا استثمارية وتجارية لم تمنح لغيرها من الدول.

السياسة الخارجية الجزائرية :

في نهاية العقد الأخير من القرن العشرين كانت الجزائر قد انتصرت في حربها ضد الجماعات الإرهابية، والأزمة الأمنية التي عصفت بالبلد قرابة عشر سنوات صارت على مشارف الانتهاء، أزمة فرضت تداعياتها الداخلية والخارجية ضرورة إحداث تغييرات في صلب نظام الحكم، بما يستجيب لطبيعة المرحلة الجديدة. فإذا كانت الانتصارات المحققة منذ عام 1995 قد أفضت إلى استعادة السيطرة على مناحي الحياة الأمنية والسياسية والاقتصادية، فإن التحديات الخارجية كانت لا تزال ماثلة... معارضة سياسية نشطة مدعومة بقوى سياسية وحقوقية دولية تشكك في التجاوزات المرتكبة خلال سنوات العنف وتتهم الأجهزة الرسمية بالضلوع فيها، وعزلة دولية مستمرة رغم المكاسب السياسية والاقتصادية المحققة. فرضت هذه الظروف على صناع القرار البحث عن شخصية قادرة على استعادة صورة النظام في الخارج وخلق ديناميكية سياسية لطي صفحة الأزمة، وكان اختيار السيد عبد العزيز بوتفليقة في قلب هذه المعادلة. حيث أن الماضي الدبلوماسي الذي يتمتع به بوتفليقة لعب دورا حاسما في ترشحه لخالفة الرئيس زروال.

وغداة ترشحه قدم بوتفليقة برنامجا سياسيا جريئا يعكس طموحه في الانتقال بالبلد إلى مرحلة جديدة. تضمن إنعاش الاقتصاد الوطني، وكذا استعادة المكانة الإقليمية والدولية للجزائر.

توفرت لرئاسة بوتفليقة ظروف داخلية وخارجية متميزة، إذ انحسر حجم العمل الإرهابي، وانخرطت أغلب الجماعات الإرهابية في مشروع الوئام المدني، وتضاعفت مداخيل البلاد بفضل ارتفاع مضطرد لأسعار النفط، أما خارجيا فقد أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية لطروحات الجزائر حولت الطبيعة الكونية للإرهاب وأصبحت الجزائر شريكا أساسيا للولايات المتحدة الأمريكية وبلدا رائدا في مكافحته.

تولى الرئيس بوتفليقة بنفسه قيادة سياسة البلاد الخارجية، معتمدا على رصيده اللامع كوزير للخارجية في سنوات الازدهار، وكانت "دبلوماسيته الاندفاعية "، تهدف إلى تحقيق غايتين أساسيتين هما : تحسين صورة الجزائر في الخارج وجلب الاستثمارات الأجنبية، لذلك رافع

لأجل اندماج الجزائر في المنظومة العالمية. وشكلت هذه الأهداف محور تحركاته عبر العالم خصوصا الدول الصناعية.

أدرك الرئيس بوتفليقة مبكرا، وبفضل تجربته الطويلة في مجال السياسة الخارجية أن استرجاع مكانة الجزائر الدولية مرهون بتجاوز الأزمة الداخلية وتحقيق الانسجام الداخلي، وكسب التأييد الجماهيري للمواقف الدولية حيال القضايا المختلفة، واستطاع بفضل حنكته تحقيق نوع من الشرعية السياسية بفضل الوئام المدني و المصالحة الوطنية دون الحاجة إلى تقديم تنازلات لاقتسام السلطة مع الأحزاب السياسية، وانتزع اعتراف المجموعة الدولية بذلك، مغلقا الباب أمام أي محاولة للتأثير على خياراته في مجال السياسة الخارجية.

ولم يكتف الرئيس بوتفليقة بالدفاع عن أحقية الجزائر في انتزاع مكانة على الصعيد الجهوي والعالمي، بل عمل على إعطائها طابعا عمليا من خلال مساهمته في حل النزاع بين إريتريا و أثيوبيا، والعمل على حل المشكلة السودانية.

وقد تجلت عودة وانبعاث سياسة الجزائر الخارجية من جديد بعد سنوات الأزمة والركود، من خلال استضافة الجزائر للدورة ال35 لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 1999، إذ حضر 42 رئيس دولة، في مؤشر لافت على تجاوز الجزائر لعزلة دامت قرابة 10 سنوات.

ثم برزت هذه المكانة بالتدريج من خلال مشاركة الجزائر في عدد من المحافل الإقليمية و الدولية مثل إنشاء الإتحاد الإفريقي –سيرت 199 ، منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، مبادرة النيباد .....إلخ.

ويمكن القول أن هذا التحول اللافت قد تأثر فضلا عن التحول في البيئة الداخلية (نهاية الأزمة الأمنية ،الاستقرار السياسي، و الرخاء الاقتصادي)، وكذا البيئة الدولية، بنمط القيادة الشخصية للرئيس بوتفليقة الذي وضع ثقله الدبلوماسي وتجربته الثرية في تجسيد أحد أهداف برنامجه الانتخابي سنة 1999 أي استرجاع مكانة الجزائر الدولية.

2- الأدبيات السابقة:

- دراسة **سمية رمدوم** المنشورة في مجلة **رؤية تركية** بعنوان: **العلاقات الجزائرية–التركية (2002–2020)** والصادرة في شتاء 2021 والتي تهدف إلى وضع المحددات التي تؤثر في طبيعة العلاقات، وذلك بإبراز مختلف مجالات العلاقات الجزائرية – التركية وقضاياها على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي. ثم تعرض المعايير التي يمكنها تجسيد التقارب بين البلدين لمواجهة التحديَّات الراهنة، وتجادل الدراسة أن التغيير في الأفكار، وما يمكن أن يحققه التقارب من مصالح قد يغير العلاقات الجزائرية–التركية نحو التحالف الإستراتيجي الذي تسعى إليه الدولتان.
- دراسة **حامد محمد طه السويداني** أستاذ بكلية التربية للعلوم الإنسانية بجامعة الموصل، بعنوان : **العلاقات التركية الجزائرية في عهد حزب العدالة والتنمية 2002– 2018** والتي تسلط الضوء على جهود حزب العدالة والتنمية في إعادة مفهوم السياسة الخارجية التركية وفق منظور (العثمانية الجديدة) والتي تساهم في اندفاع تركيا نحو الدول العربية وخاصة إفريقيا وعلى رأسها الجزائر ويشير إلى بيان الآليات والوسائل والسياسات التي تستخدمها وتوظفها تركيا للتغلغل في هذه البلاد الغنية بالغاز الطبيعي والنفط.
- دراسة **نعيم شلغوم** بعنوان " **المحددات المؤثرة في توجيه سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقتها بالجزائر**" حيث تم التطرق فيها إلى المقاربات التي اعتمدتها تركيا في سياستها الخارجية لتوطيد علاقتها بالجزائر و كذا العوامل وراء هذا.
- دراسة **رزايقية حنان** بعنوان " **العلاقات الجزائرية_التركية : بين الإرث التاريخي والتحديات الراهنة.**" تهدف إلى دراسة العلاقات الجزائرية–التركية من خلال الإشارة إلى عدد من الجوانب التي تؤكد هذه العلاقات : أولا: أن طبيعة العلاقات التي تم تطويرها بين الجزائر والإمبراطورية العثمانية كانت إحدى أهم المراحل في التاريخ الجزائري. ثانيا: محاولة تلقي الضوء على طبيعة العلاقات بين البلدين خلال الاستعمار الفرنسي للجزائر. حيث كانت

العلاقات بين البلدين منعدمة تقريبا، هذه الأخيرة التي كان موقفها غير واضح تجاه الاحتلال الفرنسي. ثالثا: البحث في العلاقات الجزائرية–التركية في الفترة الراهنة.

- دراسة **لامية حروش** بعنوان " **السياسة الجزائرية المتوسطية: تركياً نموذجاً** " حيث تناولت موضوع العلاقات الجزائرية التركية من البعد المتوسطي، وترى أن منطقة المتوسط شهدت تحولات عميقة وشاملة خاصة بعد الحراك العربي 2011، وما نتج عنه من انتكاسات وحروب وأزمات، وبروز دور مباشر لقوى إقليمية ودولية في تأجيج وتوظيف هذه الأزمات .أمام هذا الوضع باتت البيئة الأمنية الجديدة والمعقدة تطرح العديد من التحديات على بنية العديد من الدول من بينها الجزائر، وهذا نظرا لعمقها الاستراتيجي المتوسطي، حيث أثرت المتغيرات الراهنة في منطقة المتوسط على الأمن القومي الجزائري هذا ما دفع الجزائر لمراجعة سياستها في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وباعتبار العلاقات بين تركيا والجزائر كانت قائمة على التحالف والتعاون منذ العهد العثماني، يحاول البلدين استحضار المنطق الذي كان سائدا أيام الدولة العثمانية وفق مقتضيات تستجيب للعصر الحالي، فكلاهما بحاجة لتنامي هذه العلاقات، نظرا لمقتضيات التحولات الجيوستراتيجية العالمية الراهنة.

ثالثا : الإطار النظري

1–**النظرية الليبرالية** : النظرية الليبرالية هي النظرية التي تحاول تفسير التفاعلات السياسية في النظام الدولي من خلال الاعتماد على مجموعة من الفرضيات المتعلقة بالاعتماد المتبادل، والمنافع المبتغاة من التجارة الحرة، والأمن الجماعي، والتواجد الحقيقي للمصالح المنسجمة بين الدول، هذا وعلى عكس الواقعيين، ينطلق الليبراليون من نظرة متفائلة للنظام الدولي، بحيث يرتكزون على مفهوم التعاون لا الصراع كأساس للسلوك الدولي، بمعنى أن الليبراليين يلجؤون للأدوات الدبلوماسية في العلاقة بين الدول وحل النزاعات، على عكس الواقعيين الذي يفضلون الحرب كأداة رئيسة في حل النزعات، كما تقدم الليبرالية مجموعة من الادعاءات المعيارية أو الأخلاقية حول أهمية الحريات والحقوق الفردية، وذلك بمعنى أن السياسة الخارجية للدول تقوم على مجموعة من القيم والمبادئ، وليس فقط على المصلحة

المجردة. أما الافتراضات الرئيسة للنظرية الليبرالية هي أن للدولة دورًا مركزيًا، ولكن ليس وحيدًا في النظام الدولي، حيث إن هناك مجموعة من اللاعبين من غير الدولة يساهمون في التفاعلات السياسية الدولية، كما يعترف الليبراليون بفوضوية النظام الدولي وغياب السلطة المركزية، ولكن على عكس الواقعيين، فإن هذه الفوضوية تقود للتعاون وليس للصراع؛ وذلك لأن الليبراليين لا يقصرون اهتمامهم بالأمن القومي المبني على التهديد العسكري، فمجالات التهديد عندهم تتسع لتشمل ظواهر كالاحتباس الحراري والأمراض عابرة الحدود وغيرها؛ الأمر الذي يتطلب تعاون الجميع للتصدي لها. لهذا فإن المصلحة القومية للدول غير مرتبطة فقط بالأمن القومي، بل بتحقيق الشركات الاقتصادية والتجارية، وبناء بيئة آمنة وجذابة للاستثمار، بحيث تسعى الدول لتعظيم قوتها النسبية لا المطلقة، وذلك لأنها تؤمن بالتعاون الدولي، كما أن السعي للقوة المطلقة من شأنه أن يضعف عنصر الثقة الذي يعتبر مهما في التعاون وبناء الشراكات، فالدولة ليست كيان وحدوي فقط، بل منظومة واسعة في اتخاذ القرار تمتد من الحكومات إلى الأحزاب إلى منظمات المجتمع المدني إلى الشعب، وكل ذلك عبر القنوات التمثيلية الديمقراطية.

هذا ويركز الليبراليون على الدور المحوري الذي يمكن أن تقوم فيه المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في تنمية وتطوير التعاون الدولي لمواجهة المسائل المشتركة ذات الاهتمام الإنساني، فالتعاون هنا يعد بديلًا عن الصراع والحرب من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة في القضايا العالمية، خصوصًا في ظل خلو النظام الدولي من سلطة مركزية، كما ألغى الليبراليون التقسيم التقليدي للواقعيين في التمييز بين السياسة العليا والتي تعنى بالقضايا الأمنية، والسياسة الدنيا والتي تعنى بقضايا كالبيئة والاتصالات؛ الأمر الذي منح الدول والمنظمات هامشا أوسع في المجالات التي يمكن أن يتمحور التعاون حولها.

وبشأن تطبيق هذه النظرية على موضوع الدراسة، فإن الدارس يتوقع أن تساهم مقولاتها في تفسير وتحليل واقع العلاقات الجزائرية التركية. حيث نرى أثرها في الدراسة في فصلها الأول كما سيأتي آنفا.

2-**النظرية البنائية:** النظرية البنائية حسب تعريف «أليكسندر ويندت»، هي نظرية هيكلية اجتماعية للنظام الدولي، وذلك من حيث التغيير والسلوك الاجتماعي وعملية التفاعل، أي تفاعل الفرد والبناء الاجتماعي «المدرسة نموذجًا»، وذلك من خلال القواعد الناظمة، والقواعد الجازمة، والقواعد الإرشادية والقواعد الإلزامية .أما أهم افتراضات النظرية فتعتبر أن الدول هي الوحدات الرئيسية للتحليل في النظرية السياسية الدولية، والهياكل الرئيسية في نظام الدولة هي عبارة عن بنية مشتركة من التفاعلات، وليست مجرد أمور مادية مستقلة، كما أن هويات الدول ومصالحها تتشكل بناء على عملية تفاعل وبناء مشتركة، وليست مجرد معاني تعطى بشكل خارجي ومستقل من قبل الطبيعة.

وتنطلق البنائية من مقولة أن الإنسان اجتماعي بطبعه، وأن العلاقات الاجتماعية هي التي كونت الناس وصاغت واقعهم، إذ يرى" نيكولاس أوناف "أن الدول والمجتمعات وكل العالم هو من صنع الناس من خلال تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع البناء.

ويمكن الإشارة إلى ما ذهب إليه" ألكسندر وونت "صاحب كتاب" نظرية اجتماعية في السياسة الدولية "والذي جاء ردّ ا على كتاب كينيث والتز المعنون بـ" السياسة الدولية " المشرعن للمدرسة الواقعية الجديدة، حيث ركّز وونت على مسألة الهوية والعلاقة بين الفاعل والبناء، كما يعتبر أن الأفكار أهم من الجوانب المادية، فمصلحة الفاعل وهويته- سواء كان فردا أو جماعة أو دولة -تتشكل عن طريق الأفكار المشتركة والتفاعلات المتبادلة أكثر مما تتشكل عن طريق الأمور المادية أو الطبيعة [1].

وبالرغم من الاختلاف القائم بينهما إلا أن البنائيين اتفقوا مع الواقعيين في بعض الافتراضات أبرزها ما يتعلق بفوضوية النظام الدولي ، والإقرار بالإمكانيات والقدرات الاستراتيجية العسكرية للدول، وانعدام الثقة في نوايا الوحدات السياسية الأخرى وعقلانية الفاعلين.

[1] خالد بقاص، **العلاقات التركية الأفريقية الجديدة دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج**، (الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاق ات الدولية تخصص الدراسات الأفريقية، 2018/2017)، ص 19.

ويمكن توظيف مقولات هذه النظرية في تحليل الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الجزائرية التركية، حيث وظفت بشكل أبرز في الفصل الثاني من الدراسة كما سيتضح لاحقا.

الفصل الأول

محددات العلاقات الجزائرية-التركية

المبحث الأول : المحددات الشخصية

المطلب الأول : المحددات الشخصية للقيادة التركية

المطلب الثاني : المحددات الشخصية للقيادة الجزائرية

المبحث الثاني : المحددات التاريخية والثقافية

المطلب الأول : الهوية الثقافية المشتركة

المطلب الثاني : العمق التاريخي للعلاقات الجزائرية التركية

المبحث الثالث : المحددات الدبلوماسية والأمنية الاستراتيجية

المطلب الأول : تطور النشاط الدبلوماسي بين البلدين في الفترة 2002-2022

المطلب الثاني : ضرورة التعاون في المجال الأمني والاستراتيجي

المبحث الرابع : المحددات الاقتصادية والتجارية

المطلب الأول : تطور التبادل التجاري بين كل من تركيا والجزائر

المطلب الثاني : الاستثمارات التركية في الجزائر

المبحث الأول: المحددات الشخصية

تعكس المحددات الشخصية المحددات الكامنة في الدولة، كالهوية، والقيم، والخصائص القومية، والإيديولوجيا، والقيم الثقافية لشخصية صانع القرار، فتسهم بذلك في إعطاء تصورات لاتجاه سياسات الدولة[1]، لذلك سيتم الوقوف عند المحددات الشخصية لكل من صانع القرار في تركيا وفي الجزائر، لإعطاء السمات الشخصية المتعلقة بشخصية القائد، ومعرفة دوافع اتخاذ سلوكيات محددة، ومنه فهم توجهات العلاقات الجزائرية–التركية.

المطلب الأول : المحددات الشخصية للقيادة التركية

ترتبط طبيعة العلاقات الجزائرية–التركية بشخصية صانع القرار التركي، والمتجسدة في التصور الذي يضعه حول ما يمكن أن تؤول إليه العلاقات، حيث تشكل العوامل الثقافية والإيديولوجية مصادر مهمة للأهداف التي يريد تحقيقها، فقد اتجهت تركيا إلى تبني النظام الرئاسي منذ تولي السيد رجب طيب أردوغان الرئاسة، وأصبح السلوك الخارجي التركي يعكس التصور الواضح لصانع القرار ومصادره التي تتجسد أساسا في تصورات الرئيس، وسنعطي نبذة عن حياته الشخصية.

ولد رجب طيب أردوغان سنة 1954 ، ودرس في مدارس "الأئمة والخطباء" الإسلامية، وتخرج في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، وانطلق في مساره السياسي ضمن التيار الإسلامي، وانضم إلى حزب الخلاص الوطني، بقيادة نجم الدين أربكان، ثم أُلغِيت جميع الأحزاب في تركيا؛ لتعود مرة أخرى سنة 1983 ، فعاد نشاط أردوغان عن طريق حزب الرفاه سنة 1984.[2]

ثُمّ تولى أردوغان رئاسة بلدية إسطنبول سنة 1994 حيث قام بالعديد من المشروعات، منها : مشروع خط الإسالة لإدارة المياه والصرف الصحي، ومشروع إنقاذ البوسفور وبحر مرمره الأزرق سنة 1998 ، ثم أُقصِي من منصبه لمشاركته في مظاهرات احتجاجية، وحُكم عليه بالسجن؛ لإلقائه قصيدة دينية[3] ، إلى أن أسّس حزب العدالة والتنمية ، حيث تولى منصب نائب

---

[1] Kalevi Holsti, **National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**, International Studies Quarterly, vol. 14, no. 3 (September 1970), pp. 233-309.

[2] سمير سبستيان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**(عمان :الجنادرية للنشر والتوزيع، ط.1، 2012) ص.4 .

[3] حسين بسلي وعمر أوزباي ترجمة: طارق عبد الجليل، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**(طنطا، مصر : دار البشير للثقافة والعلوم، ط.1، 2012) ، ص ص167 – 164 .

برلماني عن محافظة سيرت (Siirt) ، وفاز حزب العدالة والتنمية بنسبة 85% في الانتخابات التشريعية سنة 2002 ، ليتولى بعد ذلك رئاسة وزراء تركيا سنة 2003 ، ثمّ رئاسة الجمهورية منذ سنة 2014 ، وأصبح بذلك ثاني أطول حزب حاكم في تاريخ تركيا ما بعد سنة 1946. تَبرُز مصادر النسق العقائدي لأردوغان كالبيئة الاجتماعية التي نشأ فيها، وتعليمه الديني، وتأثره بالمتغيرات التاريخية – في إشاراته إلى قيام تركيا على ميراث الإمبراطورية العثمانية، بالإضافة إلى مشكلات القضايا الإقليمية والدولية .[1]

في الواقع، جرى إنشاء مكتب للدبلوماسية العامة تابع لرئاسة الوزراء في تركيا سنة 2010، وانتشرت الدراسات الأكاديمية حول الدبلوماسية العامة لتركيا، من أجل دمج الفواعل في تنفيذ الأجندة التركية . فطالما اعتمدت الدبلوماسية من طرف القادة الأتراك على العلاقات الشخصية مع القادة الآخرين، لتبرز بذلك أهمية الدبلوماسية الشخصية في تركيا، وبخاصة في فترة الأزمات، التي تتطلب شخصية قوية للقائد، وقادرة على إقناع الطرف الآخر، ومواجهة البيئة الخارجية، والسيطرة على الأحداث.

إن تحول النظام السياسي لتركيا منذ 2018 إلى النظام الرئاسي أعطى رئيس الجمهورية صلاحيات أوسع في صياغة وإدارة السياسة الخارجية لتركيا، وأصبح يتولى عمليةَ صنع القرار في السياسة الخارجية، تساعده في ذلك مجالس ومكاتب فرعية.

يحمل أردوغان سمات القائد القوّي ولكن على المستوى البعيد سيستدعي التداول على السلطة، رئيس جمهورية قادرًا على الجمع بين التعامل القوّي والسلس مع الدول .ومن هنا أصبحت السياسة التركية تقوم على مصادر الدور والصورة التي يحملها أردوغان في هندسة علاقات بلاده مع الدول ومنها الجزائر.

تظهر بوادر الاهتمام التركي بالجزائر في الزيارات التي قام بها أردوغان حيث كانت الزيارة الأولى عندما كان رئيسًا للوزراء سنة 2006 للجزائر، وسمحت بالتوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون سنة 2006 ، ثم زيارة أخرى سنة 2013 ، ثم زيارته بوصفه رئيسًا للجمهورية التركية سنة 2014، وزيارته بعد فوز الرئيس الجزائري عبد المجيد تبَون التي تُعدّ أول زيارة له منذ تولي تبون الرئاسة، وهي مؤشر واضح على وجود إرادة سياسية لتطوير العلاقات التركية –

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، **النسق العقيدي لرجب طيب أردوغان** (الإمارات العربية المتحدة : رؤى إستراتيجية، م.1، ع.3، جوان2013) ، ص ص. 164 – 167 .

الجزائرية بعد أن عرفت جمودًا خلال العقدين الأخيرين من ولاية الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة.

كما توضح مخرجات صانع القرار التركي الرغبة في تعميق العلاقات مع الجزائر لأهميتها الجيوستراتيجية في إفريقيا، ومكانتها في العالم العربي؛ ذلك أن تركيا تبحث عن الحليف الإستراتيجي لتوسيع ديناميكيتها، فقد مثلت الزيارات رفيعة المستوى؛ محدّدًا لتركيا في إعادة التأسيس لعلاقات جديدة مع الجزائر، وصاحب هذه الزياراتِ تعزيزُ المجال الاقتصادي بإقامة منتديات رجال الأعمال، وإجراء اتفاقيات اقتصادية.

المطلب الثاني : المحددات الشخصية للقيادة الجزائرية

استجابت الجزائر للسياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002 ، وبخاصة في تعزيز تبادل الزيارات، حيث زار بوتفليقة أنقرة سنة 2005 [1]، وتمكنت تركيا ببعث الانطلاقة للعلاقات منذ سنة 2006 التي تكللت باتفاقية التعاون والصداقة، إلّا أن مرض الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وابتعاده عن واجهة الدبلوماسية الجزائرية وتأثير الصراعات الداخلية التي عرفها النظام السياسي –كلّ ذلك أدَّى إلى تقويض العلاقات الجزائرية–التركية؛ وقد مثلت هذه العوامل أحد المحددات التي تَنتُجُ من البيئة العملية التي يرى خلالها مايكل بريتشر (Michael Brecher) أنها تؤثر في السلوك الخارجي للدولة، فقد عكست تلك الفترة الدور المحدود للجزائر خارجيًّا، نتيجة غياب بوتفليقة، ومنع التيار الفرنسي في النظام الجزائري أيّ تقارب جزائري تركي.

شهدت الجزائر حَرَاكًا شَعبيًّا انطلق في 22 فبراير 2019 رافضًا ترشح بوتفليقة للعهدة الخامسة وطالبًا بإجراء تغيير للنظام، حيث نجح في إرغام الرئيس الأسبق على تقديم استقالته قبل انتهاء عهدته، وتنفيذ المادة 102 من الدستور التي تنص على إعلان حالة شغور، وتولّى بذلك رئيس

[1] Josephine Dedet, **Pétrochimie, Agriculture… En Algérie Erdogan .** signe sept Protocoles d'Accords Bilatéraux,'' Jeune Afrique, 23 Mars 2019. available from : https://www.jeuneafrique.com/537713/politique/ petrochimie-agriculture-en-algerie-erdogan-signe-sept-protocoles-.daccords-bilateraux retrieved 07/04/2022

مجلس الأمة عبد القادر بن صالح مهام رئيس الدولة، ثم جرى تنظيم انتخابات رئاسية فاز بها السيد عبد المجيد تبون، وأُجرِي تعديل دستوري.

وُلد عبد المجيد تبون سنة 1945 بمشرية ولاية النعامة من أصول أمازيغية،[1] متخرج في المدرسة الوطنية للإدارة، في تخصص الاقتصاد والمالية. شغل عدة مناصب من أمين عام، إلى والٍ في مختلف الولايات، إلى وزير منتدب للجماعات المحلية، ووزير الاتصال، ووزير السكن والعمران، ووزير أول، ثم جرت إقالته خلال العهدة الرابعة للرئيس الأسبق بوتفليقة، ثم صار رئيسًا للجمهورية سنة 2019.[2]

مكَّن وصول الرئيس عبد المجيد تبون للحكم من الاتجاه نحو تغيير صورة العلاقات الجزائرية – التركية، حيث يقرر الرئيس السياسة الخارجية ويوجهّها بحسب المادة 91،[3]

إذ أشار إلى مراجعة الأهداف الخارجية، والدور التقليدي للدبلوماسية الجزائرية، والتوجه للاعتماد على الدبلوماسية الاقتصادية والدبلوماسية الثقافية والدينية، حيث صرّح تبون في المؤتمر الصحفي المُقام على هامش زيارة أردوغان للجزائر، أنه جرى الاتفاق على تخصيص التواصل بين الوزراء الجزائريين ونظرائهم الأتراك لعدم ترك مجال لأيّ سوء تفاهم، وأعطى موافقته بحيازة أرض لبناء سفارة تركية جديدة في الجزائر، وكذلك افتتاح مركز الثقافة التركي في الجزائر ومركز ثقافي جزائري في تركيا،[4] بعدما كانت الجزائر قد تباطأت في تجسيده

---

[1] حمزة عتبي، **أشياء قد لا تعرفها عن الوزير الأول الجزائري الجديد**، أصوات مغاربية، في 26 ماي 2017 :
https://www.maghrebvoices.com/2017/05/26/%D8%A3%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%87%D8%A7-
تاريخ الاطّلاع :07 / 04 / 2022

[2] Biographie d'Abdelmadjid Tebboune, Nouveau Président de la'' République,'' Algérie ECO (13 Novembre 2019), available from : https://www.algerie-eco.com/2019/12/13/biographie-dabdelmadjid-tebboune-.nouveau-president-republique/ retrieved 07/04/2022

[3] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع 30 (ديسمبر 2020) ، ص 21 .

[4] Les Echanges Commerciaux entre l'Algérie et la Turquie bientôt portés à 5 milliards'' de dollars,'' Algérie Presse Service, 26 Janvier 2020. available from :

سابقًا، بالإضافة إلى تغيير سفراء البلدين في الجزائر وتركيا. وهو ما يعكس الإرادة الشخصية للرئيس تبون في تغيير اتجاه العلاقات مع تركيا.

http://www.aps.dz/economie/100662-le-president-tebboune-les-echanges-commerciaux-entre-l-algerie-Report

المبحث الثاني: المحددات التاريخية والثقافية

المطلب الأول: الهوية الثقافية المشتركة

يمثّل المحدد الثقافي العمق التاريخي للعلاقات التركية –الجزائرية التي تعود إلى فترة الوجود العثماني في الجزائر، حيث أنتج هويّة ثقافية بين الشعبين التركي والجزائري، فنجد عائلات جزائرية ذات أصول تركية نظرًا لطول فترة العثمانيين في الجزائر التي دامت أكثر من ثلاثة قرون من 1516 إلى 1830 م، إذ تمازجت الشعوب والقبائل تحت راية الدِّين الإسلامي. غير أن الجدل واقع في الصورة التي يحملها المجتمع الجزائري عن تركيا، بين من له شعور بوجود ترابط بين البلدين، وبين من يحمل تصوّرًا سلبيًّا لطبيعة الحكم العثماني في الجزائر، ويرجع ذلك لمحدودية التأريخ لهذه الفترة، مثلما وصفها أبو القاسم سعد الله بشح المصادر، بالإضافة إلى الثورات الشعبية في الجزائر المناهضة للعثمانيين؛ لإقصائهم الجزائريين سياسيًّا وفرض الضرائب عليهم.

عرض داود أوغلو فكرة الثقافة التاريخية بوصفها عاملاً في التخطيط الجيوسياسي، حيث مثّل كتاب العمق الإستراتيجي جوهر السياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002، في سياستها الخارجية، التي اتبعت نهجًا مغايرًا عن طريق سياسة متعددة الأبعاد تقوم على إحياء علاقاتها مع مختلف الدول، وبخاصة تلك التي تجمعها معها روابط تاريخية كالجزائر.

طَوَّرت تركيا سياستها تجاه الجزائر في مختلف المجالات، حيث قامت وكالة التعاون والتنسيق تيكا (TIKA) التي بدأ عملها سنة 2015 في الجزائر بأكثر من 80 مشروع، آخرها مشروع مركز الطوارئ بوهران، ومشروعات ترميم المعالم العثمانية كمسجد كتشاوة سنة 2018 وحي القصبة بالعاصمة، وقدمت مساعدات للجزائر في فترة الكورونا.[1]

[1] ندوة حول العلاقات التركية –الجزائرية، **آفاق العلاقات التركية–الجزائرية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 28 ماي 2020 في : https://orsam.org.tr/ar/turkiye-cezayiriliskilerinin-gelecegi-2 / – تاريخ الاطّلاع 2022/04/09

كما ارتفع عدد الأتراك في الجزائر، إذ بلغ عدد العاملين فيها من الأتراك 204 سنة 2006 ليصل إلى 619 سنة 2013 من بين 160 شركة تركية أُسِّست في الجزائر، وفي العموم يوجد بالجزائر 25 ألف مواطن تركي، منهم من لديه إقامة دائمة، وبعضهم مؤقتة للعمل أو لأسباب أخرى، وسيجري فتح فرع لمدارس مؤسّسة وقف المعارف التركية في الجزائر.

المطلب الثاني : العمق التاريخي للعلاقات التركية –الجزائرية

كانت الجزائر إيالة عثمانية، بعدما استنجدت بالإخوة بربروس لمواجهة الهجمات الإسبانية؛ حيث انصبّ اهتمامهم على البحر والقرصنة البحرية بوصفها موارد رئيسة، إلّا أنه مع تراجع ذخيرتهم وضعوا نظامًا جبائيًّا على الأهالي في الجزائر، فحاول الأهالي التصدي لذلك عن طريق الثورات الشعبية، وظهرت الجزائر كيانًا حمل معالم الدولة العثمانية بجيش إنكشاري لتأمين المنطقة من المد الإسباني.

بعدما خضعت الجزائر للاستيطان الفرنسي سنة 1830 ، مثلت الجزائر أول إيالة عربية مسلمة تترك الحكم العثماني، في فترة السلطان محمود الثاني الذي قضى على الإنكشارية سنة 1826 ، وأنشأ جيشًا نظاميًّا آخر، فبعد أن كان الجيش الإنكشاري عاملاً في توسع الإمبراطورية العثمانية، أصبح سببًا في انهيارها فيما بعد. وتأسست الجمهورية التركية سنة 1923 ، وفرض مصطفى كمال أتاتورك العلمانية، وانتهج سياسة العزلة تجاه العالم العربي،

وهو ما أدى إلى تأييد تركيا للمواقف الفرنسية في أثناء ثورة التحرير الجزائرية،[1] حيث أرادت تركيا من خلال مشروع التغريب الانضمام إلى الناتو، ثم البحث عن الانضمام للجماعة الاقتصادية الأوروبية، بقصد اللحاق بالدول الغربية المتطورة.

صوّتت تركيا ضد إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1955، وامتنعت عن التصويت في الأمم المتحدة في السنوات : 1956 ، 1957 ، 1958

[1] Eyüp Ersoy, **Turkish Foreign Policy toward the Algerian War of Independence** .(1954-62), Turkish Studies, vol. 13, no. 4 (2012), pp. 683-695

ثم دعمت جبهة التحرير الوطني بأسلحة، وسمحت له بإنشاء مكتب إعلامي بأنقرة، وصوّتت لمصلحة الجزائر في فبراير 1957 وديسمبر 1957 و1960 و1962.

تجدر الإشارة إلى أنّ رئيس الوزراء التركي الأسبق تورغوت أوزال قد اعتذر عن موقف بلاده بالأمم المتحدّة، وذلك في زيارة رسمية له للجزائر سنة 1985 ، حيث جاء في تصريحه : (من المؤسف أنه خلال فترة التصويت على استقلال الجزائر في الأمم المتحدة، لم تمتثل الحكومة لهذه الرغبات ...اليوم نعترف بأن ذلك كان خطأً.) ثم قدمت سنة 1986 عن طريق مبعوث تركي للرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد اعتذارًا خطيًّا، حول معارضة تركيا لقرار الأمم المتحدة بشأن استقلال الجزائر. [1] إلاّ أنه على الرغم من الاعتذار الرسمي والزيارات المتبادلة وتطور العلاقات الاقتصادية ظلّت نسبة معتبرة من الجزائريين لا تزال تتحفّظ على الدور التركي.

استمر التوتّر بين الجزائر وتركيا قائمًا خلال الحرب الباردة نتيجة اختلاف التوجهات السياسية للبلدين، حيث اتبعت تركيا سياسة العزلة اتجاه الدول العربية، وانضمت للغرب والولايات المتحدة الأمريكية بينما انضمت الجزائر للشرق–الاتحاد السوفيتي؛ ومن هنا ظهرت العلاقات بين الدولتين منفصلة منذ بداية إنشائهما، وانعكس الوضع حتى بعد انتهاء الحرب الباردة. غير أن مخرجات العولمة وتطور التهديدات والمخاطر الأمنية من انتشار للإرهاب وقضايا الهجرة، بالإضافة إلى التحوُّل التركي بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002 أحدثت نوعًا من التقارب بين الجزائر وتركيا.

[1] Abdennour Toumi, **Algeria-Turkey Make Remarkable Rapprochement in Skillful Diplomatic Moves**, Daily Sabah, January 21,2020. Available from: https://www.dailysabah.com/oped/2020/01/21/algeria-turkeymake-remarkable-rapprochementin-skillful-diplomatic-moves retrieved.09/04/2022

المبحث الثالث : المحددات السياسية الدبلوماسية والأمنية الاستراتيجية

المطلب الأول : تطور النشاط الدبلوماسي بين البلدين في فترة 2002-2022

تخطت تركيا في السنوات الأخيرة سياساتها الخارجية التقليدية وعززت حضورها السياسي والثقافي والاقتصادي في المنطقة العربية وخاصة في مجال الدبلوماسية والوساطات وحل النزاعات الإقليمية وقد ذهبت تركيا إلى ابعد من ذلك من خلال موقفها ودورها من اجل ترسيخ الاستقرار وزيادة الازدهار في المنطقة العربية.[1]

سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع الجزائر من خلال تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين ففي العام 2005 والذي سمي (بالعام الإفريقي) قام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بزيارة رسمية إلى تركيا وقد تناولت هذه الزيارة سبل تطوير الحوار السياسي والتعاون الشامل بين الجزائر وتركيا وتلتها زيارات كبار المسؤولين الجزائريين إلى تركيا كما تعد زيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان للجزائر عام 2006 أولى هذه الزيارات والتي توجت بالتوقيع على معاهدة (الصداقة والتعاون) بين البلدين كما تم الاتفاق على تنظيم اجتماع سنوي يجمع بين رئيسي حكومتي البلدين ويعقد بالتداول في الجزائر وأنقرة وذلك من اجل تعزيز الحوار السياسي بين البلدين، كما قام وزير خارجية تركيا احمد داوود أوغلو بزيارة رسمية للجزائر في العام 2012 تم فيها بحث تعزيز العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية وعلى رأسها الأزمة السورية والأوضاع في فلسطين وليبيا فمنذ بداية أحداث الربيع العربي في تونس 2011 شكل هذا الأمر تحديا حقيقيا لكلا البلدين.[2]

وفي هذه المرحلة ناقش زعماء البلدين تطوير العلاقات الدبلوماسية نتج عنها عقد اتفاقية ثنائية فضلا عن الزيارات الرسمية الايجابية المتبادلة ونظرا لأهمية الموقف التركي السياسي والاقتصادي في الجزائر فقد كان تركيز تركيا على تمتين علاقاتها مع الجزائر أكثر من غيرها

---

[1] مليحة نبلي التونيشيك، **تركيا من منظور عربي**، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، ط1 (بغدا-2011) ص 63.

[2] Omar Bouacha, **Erdugan's visit to Algeria : An important step to wards building an effective Turkish-Algeria partnership**, Afrika Avastnmacilari derngi, mars 2018 Http://www.alrivadh.com .

من الدول الإفريقية فضلا عن المزايا والفرص التي يمكن أن تقدمها الشراكة التركية الجزائرية في مجال السياسة والاقتصاد والطاقة والأمن وتعتري الأهداف التركية في دول المغرب العربي عامة والجزائر خاصة الكثير من العراقيل المتشابكة والمترابطة داخليا وخارجيا فالتنافس الدولي يأخذ طابعا إيديولوجيا على المستوى الداخلي متمثلا بالانقسام بين الاتجاهين الإسلامي والعلماني كما يأتي في مقدمة التنافس الدولي النفوذ الفرنسي وبشكل خاص الجزائر كانت مستعمرة فرنسية وبعد مرحلة الاستقلال استمرت العلاقات في المجالات الاقتصادية والثقافية ففرنسا تعد الشريك الأول لهذه الدول والقيادة التركية تدرك هذه الحقيقة.

كما يمكن الإشارة إلى التنافس التركي الفرنسي من خلال تصريحات سابقة لوزير خارجية تركيا احمد داوود أوغلو في خطاب أمام نواب حزب العدالة والتنمية في عام 2009 بعد رفض فرنسا التي كان يرأسها ساركوزي انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي حيث أكد بأنهم عثمانيون جدد وأنهم يحملون ارث الدولة العثمانية ومنفتحين على دول شمال إفريقيا ويقول اوغلو لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية أن يجد ساركوزي كلما رفع رأسه في إفريقيا سفارة تركية وعليها العلم التركي.

المطلب الثاني : ضرورة التعاون في المجال الأمني والاستراتيجي

شملت العلاقات التركية –الجزائرية البعد الأمني؛ إذ جرى عقد اتفاقية سنة 2003 تهدف إلى تعزيز التعاون العسكري بين تركيا والجزائر، واستفادة الجيش الجزائري من التكنولوجيا العسكرية التركية مع عقود أسلحةٍ متعلّقة بالمعدات العسكرية، وفي سنة 2013 جرى التوقيع على اتفاقية للتعاون في مجالات الأمن والصناعة العسكرية،81 وتطمح تركيا إلى تطوير العلاقات مع الجزائر في مجال الصناعات الدفاعية، وبخاصة بعد أن انتقلت خلال 17 سنة من 20 إلى 70في المائة في إنتاج الأسلحة والمعدات العسكرية، كصناعة الطائرات من دون طيار، والمركبات المسلحة 82 ...مع ذلك يبقى تباين المواقف والتصوّرات بين البلدين واضحًا في القضايا الإقليمية والدولية.

شهدت بيئة تركيا الأمنية تحولات نوعية من حيث المدارك والوقائع حول ما يمثل تهديدا وما يمثل فرصة ويرتبط معنى الأمن بـ (التهديد) فيما تعد (الفرص) الوجه المقابل له (التهديد)

وموضوعا لاستراتيجيات متداخلة أخرى يكون الأمن واحدا منها، وقد ركزت عقيدة تركيا الأمنية على أن الحاجة إلى الأمن تتطلب إقامة تفاعلات وتحالفات سياسية وإستراتيجية تضمن لها موقفا أمنيا أفضل تجاه مصادر التهديد الداخلية والخارجية ويرى الساسة الأتراك أن تركيا تتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم للأمن الإقليمي والاستراتيجيات الأمريكية والأوربية وقد دخل الطرفان (تركيا والغرب) في علاقة تضمن تقديم خدمات أمنية متبادلة جاء هذا وليد مدارك سابقة للدولة التركية الراهنة.[1]

وتطورت نظرة تركيا إلى الموضوع الأمني من مجرد الاعتراف بكونه (ضرورة) للأمن الدولي وبخاصة الغربي إلى أوجه عديدة مثل تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية وأمن الطاقة والتجارة والأسواق .... الخ ، إلى الاستجابة الجدية لتلك الضرورة بالمساعدة في احتواء مصادر التهديد القاتمة أو المحتملة سواء الخارجية أو الداخلية هنا أمكن للأتراك أن يطوروا نظرتهم إلى أنفسهم بحيث انطوت تلك النظرة على أن تركيا قاعدة أمنية لها وجود أمني واستراتيجي وليس موقع إسناد لوجستي فقط أو أداة سياسية عسكرية بيد الغرب.[2]

ومن هنا يرى الأتراك أن بلدهم فريد من نوعه في هذا العالم وتركيا هي الدولة المسلمة العلمانية الوحيدة التي برهنت أن الإسلام يمكن ن يتعايش مع الديمقراطية بتنوعها واختلافها حسب وصف الأتراك، ومن ناحية أخرى ترى تركيا بأنها الدولة الوحيدة القادرة على قيادة المنطقة وهي تريد أن تقف على مسافة واحدة من جميع أطراف المنطقة فبوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2002 حاول تجسيد واستغلال دور ومكانة تركيا الجيوسياسية من خلال إعادة صياغة لمسارها الجيوسياسي وأولوياتها وفق ما تراه يحقق مصالحها القومية ومن ذلك محاولتها حل جميع مشاكلها مع دول الجوار وتبني مواقف للتصالح وحل الأزمات حتى تتفرغ

---

[1] عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية والتغير)** ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (بيروت-2012) ص 110-113.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 114،115.

لتكون دولة محورية في المنطقة ومركز للأحداث الدولية والإقليمية وإطلاق مسار التنمية الاقتصادية الداخلية.[1]

إن الجزائر التي تتباين رؤاها السياسية مع تركيا خاصة حول ما أصبح متعارفا عليه إعلاميا بـ (الربيع العربي) تحدث فيها الوزير الأول الجزائري (عبد الملك سلال) عن ضرورة تعزيز التعاون بين الجزائر وتركيا في المجال الأمني أمام التحديات الأمنية الجديدة وتصاعد التهديد الإرهابي سواء على الصعيد الثنائي أو على مستوى المنظمات الأمنية الدولية بغرض إيجاد حلول شاملة من اجل القضاء على هذه التحديات.

أما عن قضية الصحراء الغربية فقد أوضحت أنقرة أنها مع الحل السلمي والحوار خلال زيارة أردوغان للمغرب تحدث عن عدم اعتراف تركيا بجبهة البوليساريو ودعم المفاوضات التي تشرف عليها الأمم المتحدة من اجل إيجاد تسوية لملف الصحراء الغربية وطرح أردوغان وساطة تركيا في حل المشاكل العالقة بين المغرب والجزائر إلا أن ذلك لم يرض المغرب وفي نفس الوقت اغضب الجزائر التي تعتبر نزاع الصحراء الغربية مسألة ثنائية بين المغرب والبوليساريو وترفض أي وساطة بشأن مسألة إعادة فتح الحدود مع المغرب وحتى إن لم تصدر ردود أفعال رسمية عنه إلا أن بعض الأوساط الإعلامية الجزائرية انتقدت حديث أردوغان عن احترام تركيا للموقف الجزائري بينما أكد في المغرب وبخطاب ازدواجي انه ضد تقرير مصير شعب الصحراء الغربية ولكن نجاح زيارة أردوغان من القضية الصحراوية يعكس ويدلل على ثانوية هذا الموضوع بالنسبة للعلاقات التركية الجزائرية.

ومن جهة أخرى يمكن القول أن الجزائر اليوم مؤهلة لأداء دور إقليمي مع تركيا بعد ما وقعت تركيا مع حكومة الوفاق الوطني الليبي في ليبيا بخصوص تحديد الصلاحيات البحرية والتعاون الأمني والعسكري حيث أصبحت تركيا بموجب هذا الاتفاق جارة مع ليبيا على البحر الأبيض المتوسط بعد دعوة حكومة الوفاق الليبية إلى انتشار تركيا عسكريا في ليبيا للدفاع عن الشرعية

---

[1] سعيدي السعيد، **سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية** (بسكرة، الجزائر: مجلة الفكر بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، ع 10) ص 473.

وحقن الدماء وموافقة البرلمان التركي على إرسال مساعدات عسكرية إلى طرابلس وتحولت تركيا إلى محور أساسي في حوض البحر الأبيض المتوسط خصوصا بعد قمة موسكو ومؤتمر برلين، ويذكر أن الجزائر تتقاسم (1000كم) تقريبا مع الحدود مع ليبيا وانطلاقا من الحضور التركي القوي في المنطقة بات على الجزائر اليوم أكثر من ذي قبل اعتماد فعالية سياسية متكاملة خارجية (جيوسياسية) مع تركيا لتحافظ على مصالحها الاقتصادية واستقرار أمنها الداخلي وهذا بالتعاون مع تركيا كحليف استراتيجي يراعي مصالح الجزائر في المنطقة.

المبحث الرابع: المحددات الاقتصادية والتجارية

المطلب الأول: تطور التبادل التجاري بين كل من تركيا والجزائر

يتمثّل جوهر المحددات الاقتصادية للعلاقات الجزائرية –التركية أساسًا في الموقع الجيوستراتيجي للجزائر؛ حيث تقع الأخيرة بشمال إفريقيا، وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالً، أما جنوبًا فيحدها مالي والنيجر، وشرقًا تونس وليبيا، وغربًا المغرب، وفي الجنوب الغربي موريتانيا والصحراء الغربية .كما تبلغ مساحتها 2.381.741 كم2 ، وبهذا تمثل الجزائر أكبر دولة في إفريقيا وفي العالم العربي من حيث المساحة، كما أنها تقع في قلب المغرب العربي وبوابة إفريقيا، بالإضافة إلى أن اهتمام الشركات التركية بالسوق الجزائري يزيد بازدياد عدد السكان، حيث يزيد عدد السكان في الجزائر عن43 مليون نسمة، وهو ما يمثل سوقًا استهلاكيًّا مهمًّا للمنتجات التركية.

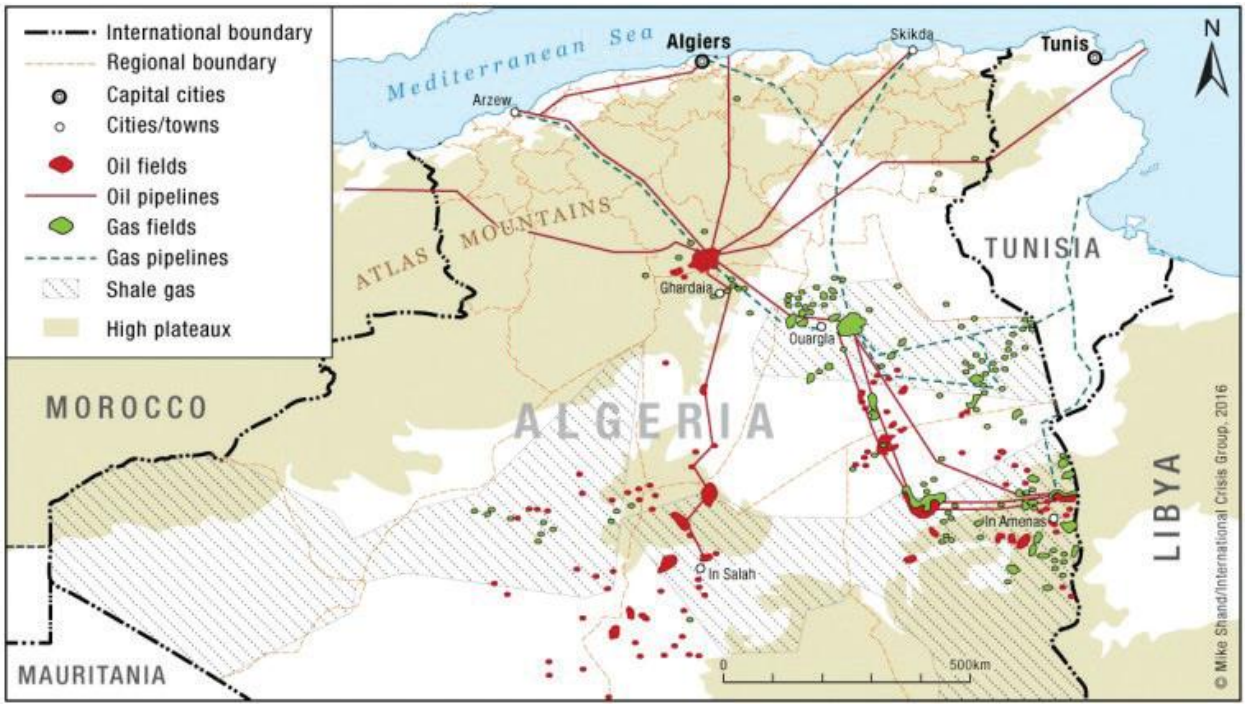

الشكل :–1 – حقول النفط والغاز في الجزائر

يبين الشكل –1 – حقول النفط والغاز المتمركزة في وسط وشرق الصحراء الجزائرية، حيث تمثل غرداية نقطة انطلاق أنابيب الغاز المحلية والدولية المتجهة نحو الدول الأوروبية عبر البحر الأبيض المتوسط وكلٍّ من المغرب وتونس، وتمثل عائدات النفط والغاز أكبر موارد الدولة، إذ تصل إجمالي طاقة مصافي النفط إلى 652.500 برميل في اليوم، وبذلك اكتسبت الجزائر أهمية جيوستراتيجية بالغة؛ لثرائها في مصادر الطاقة، وبخاصة النفط والغاز.

كما تُعدّ الجزائر تاسع أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وتتبوّأ المرتبة 16 من حيث احتياطاتها النفطية، وهي ثالث أغنى دولة في إفريقيا من حيث احتياطات النفط بعد ليبيا ونيجيريا، وبحوزتها أعلى احتياطات الغاز الطبيعي بعد نيجيريا. وبالنظر إلى ضرورة عامل تنويع مصادر الغاز ومساراته من أجل أمن الطاقة في أوروبا، ترغب تركيا في الحفاظ على مكانتها الجوهرية بوصفها نقطة عبور للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وأن تصبح مركزًا رئيسًا لنقل الغاز، إذ تمثل الجزائر بذلك موردًا مهمًّا لتركيا في أمن الطاقة، وضمان إمدادات النفط والغاز الطبيعي.[1]

مصادر الطاقة	2015	2016
الغاز	29,85	27,5
النفط	29,55	29,87
الهيدروكهرباء	11,5	11,02
موارد أخرى	2,9	3,77

الجدول –1 – استهلاك تركيا للطاقة خلال سنتي 2015 و2016 (في المئة)

[1] T. Umucu, M. Altunisik and M. Kok, **Turkey as a Major Gas Transit Hub .Country**, Energy Sources, no. 34 (2012), pp. 377-384

يبين الجدول –1 – نسبة استهلاك تركيا للطاقة خلال سنتي 2015 و 2016 حيث يمثل كل من الغاز والنفط أكثر مصادر الطاقة التي تستهلكها تركيا، وهو ما يعكس تركيز تركيا على تطوير المبادلات التجارية والاستثمارات مع الجزائر؛ إذ تستورد تركيا 99 في المائة من غازها الطبيعي، وتعتمد بشكل كبير على روسيا وإيران وأذربيجان في احتياجاتها من الغاز، و تمثل الجزائر رابع مورد لتركيا، وتتجه نحو تنويع مواردها من أجل أمن طاقتها، كالطاقة المائية، والرياح، والطاقة الشمسية والنووية بقصد التكامل في الموارد.[1]

أدى توتر العلاقات التركية الروسية سنة 2015 وإسقاط تركيا طائرة حربية روسية في الأراضي التركية، إلى تخفيض روسيا إمدادات الغاز الطبيعي إلى تركيا بنسبة 10 في المائة سنة 2016 في حين أن تركيا تعتمد على أكثر من 50 في المائة من إمدادات الغاز الروسية، فأصبح بذلك النفط والغاز بمثابة سلاح للدول، وعكس أهمية العامل السياسي في أمن الطاقة وتنويع علاقات تركيا الاقتصادية.[2]

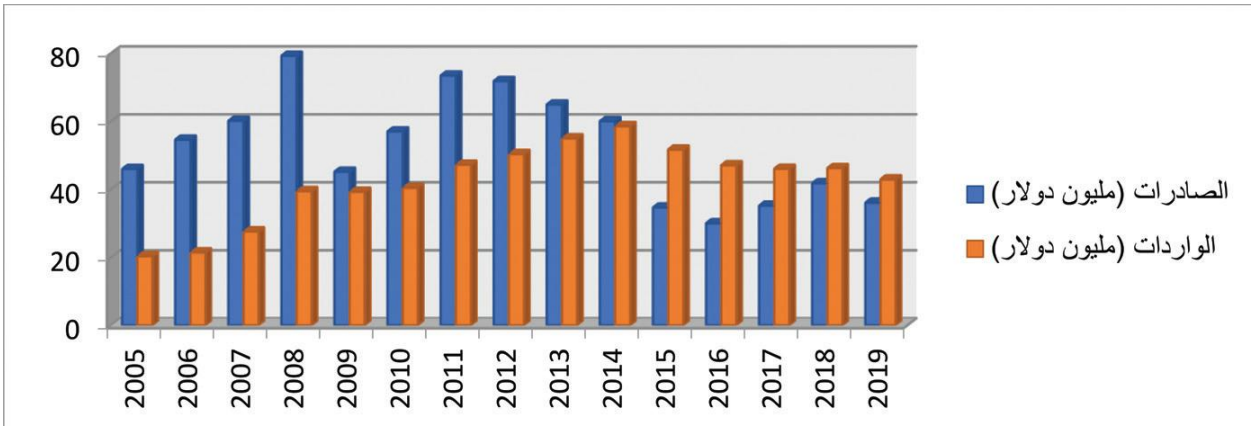

الشكل :–2 – قيمة الصادرات والواردات التركية مع الجزائر(مليون دولار)

يبين الشكل –2 – تطور قيمة الصادرات والواردات التركية مع الجزائر من سنة 2005 إلى 2019؛ فبعد أن كانت الصادرات التركية تزيد عن الواردات، ازدادت الواردات التركية من الجزائر مقارنة بالصادرات منذ سنة 2014 ؛ وأصبح الميزان التجاري في صالح الجزائر غير

[1] سمية رمدوم، **العلاقات الجزائرية–التركية (2002–2022)**، (الجزائر: الأبحاث–الدراسات، 2021)، ص 161

[2] **المرجع نفسه**، ص 162

أن الاعتماد على تصدير مصادر الطاقة والمواد الأولية بدون تحويلها، سيحد من الدور التجاري التنافسي للجزائر، ويجعلها تخضع لأسعار المواد الأولية المتقلبة في الأسواق العالمية. حيث توضح معطيات البنك التجاري التركي الخاصة بالجزائر لسنة 2020 أن المنتجات التركية التي تصدرها للجزائر تتمثل في : قطع غيار السيارات، المحركات، منتجات من الحديد والصلب، معدات البناء، منتجات بلاستيكية، ملابس وأقمشة، زيوت، أجهزة المطبخ المنزلية، أجهزة إنتاج الأغذية، أجهزة التحكم الرقمية. أمَّا المنتجات التي تصدرها الجزائر لتركيا فهي : النفط والهيدروكربونات، الأمونيا، البترول ومختلف المعادن، قصب السكر، الذهب، الكاكاو، الحديد، الغازات الخاملة والهيدروجين، الكحول غير الحلقي، الورق والكرتون ونفاياته، بعض المنتجات الصحية الخاصة بالتنظيف، التمر، التين، أفوكادو، الإجاص، المانجو، الصوف.[1]

وبذلك تمثل تركيا المرتبة 11 سنة 2017 ، والمرتبة 12 سنة 2018 ، والمرتبة 14 سنة 2019في الدول التي تصدر إليها الجزائر، بعد إيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرازيل، والهند، .. أمَّا بالنسبة للواردات الجزائرية، فتمثل تركيا الدولة السابعة التي تستورد منها الجزائر، بعد الصين، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا طوال ثلاث السنوات17-18-19.

سجلت المبادلات التجارية بين تركيا والجزائر نسبًا متفاوتة؛ انتقلت من أقل من مليار دولار سنة 2000إلى 5 مليار دولار سنة 2008 ، ثم 3.8 مليار دولار سنة 2009 ، و 3.5مليار دولار سنة 2010 و 3.8 مليار دولار سنة 2011 ، ووصلت سنة 2012 إلى 4.46 مليار دولار (3.5 مليار أورو)، بحسب معطيات الجمارك الجزائرية مثَّلت تُركيا ثامن الدول التي تصدر إليها الجزائر بقيمة 3.04 مليار دولار، وسابع مورد بقيمة 1.78 مليار دولار، ثم 4.5مليار دولار حتى نهاية عام 2013 ، وبلغت سنة 2020 حوالي4.5 مليار دولار، وجرى الاتفاق على رفع التبادل التجاري إلى 5 مليار دولار تقريبًا، وتطمح تركيا إلى رفع المبادلات إلى 10 مليار دولار.[2]

---

[1] **المرجع السابق**، ص 163

[2] **المرجع السابق**، ص 163

تجمع بين تركيا والجزائر 377 اتفاقية تعادل قيمتها المالية 16 مليار دولار، منها اتفاقيات التعاون في مجالات الزراعة، والتراث الثقافي المشترك، والمحروقات، والتبادلات الجامعية، والتكنولوجيا؛ إذ جرى إبرام اتفاقيات في مجال الطاقة» الإعلان المشترك للتعاون في مجال الطاقة « سنة 2014 ، وسمح ذلك لتركيا بإنتاج الغاز الطبيعي المستورد من الجزائر، كما مددت سنة 2014 شركة النفط والغاز الجزائرية سونا طراك (Sonatrach) وشركة بوتاش (Botaş) التركية عقد شراء وبيع الغاز الطبيعي لمدة 10 سنوات، بزيادة قدرها 50 في المائة من الكميات المباعة، بعد عقد الغاز المُوقّع سنة 1994 الذي بمقتضاه تمنح الجزائر 4 مليار مكعب من الغاز الطبيعي المُسال سنويًّا لمدة 20 عامًا المُنتهي سنة 2014. وفي سنة 2019 جرى تمديد عقد استيراد الغاز الطبيعي المسال LNG مدة 5 سنوات حتى سنة 2024.[1]

كما أنه بعد أن جرى التباطؤ في إقامة مشروع اتفاقية التجارة الحرة، أعادت تركيا الدعوة سنة 2020لإنشاء منطقة تجارة حرة، وجرى إقرار عقد اجتماع اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني الذي لم يجتمع منذ 2002 ، وهي ورشة عمل جزائرية تركية متخصصة لإنشاء إطار جديد للعلاقات التجارية بين تركيا والجزائر.

تستثمر الجزائر في تركيا عن طريق الشراكة بين شركة الطاقة الوطنية الجزائرية (Sonatrach) وشركة (Rönesans Holding) التركية في قطاع البتروكيماويات في يومورتاليك، وهي منطقة تجارية حرة قريبة من أضنه في جنوب تركيا، حيث يتوقع أن ينتج المصنع 450 ألف طن من البولي بروبلين سنويًّا- وهو من أهم المواد الأولية في صناعة البتروكيماويات -باستثمار يُقدَّر بحوالي 1.4 مليار دولار .[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 164

[2] ندوة حول العلاقات التركية -الجزائرية، **آفاق العلاقات التركية-الجزائرية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 28 ماي2020 في / https://orsam.org.tr/ar/turkiye-cezayir iliskilerinin-gelecegi-2
تاريخ الاطّلاع 09 / 04 / 2022

كما تجاوزت الاستثمارات التركية في الجزائر سنة 2020 قيمة 3.5 مليار دولار، وتوظف حوالي 28400 شخص في 377 مشروعًا استثماريًّا تركيًّا في الجزائر، وبذلك تبوّأت الجزائر المرتبة الثالثة من حيث عدد الشركات التركية فيها، إذ بلغ عددها800 شركة نشطة.

كما جرى إقامة منتدى الأعمال سنة 2014 الذي جمع بين 600 رجل أعمال جزائري و 200 تركي، كما جرى تنظيم معرض بالجزائر شمل 150 شركة تركية في الصناعات الغذائية، والمنسوجات، والبلاستيك، والبناء، والسياحة، والأجهزة المنزلية، وتشكيل منتدى الأعمال الجزائري التركي آخر سنة 2020 لمَّح لإرساء حقبة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين تركيا والجزائر، وتجدر الإشارة إلى أن الرحلات الجوية المقدرة ب 35 رحلة جوية أسبوعية للخطوط التركية بين تركيا والجزائر سهّلت حركة المستثمرين.[1]

المطلب الثاني : الاستثمارات التركية في الجزائر

أولا : قطاع البناء

تنشط تركيا بالجزائر في قطاع البناء، حيث نشطت 52 شركة تركية سنة 2010 ، منها شركة (Kayi Holding)التي أنجزت أربع مشروعات سكنية ما بين 2002 و 2006 ، كما نفذت بناء فندق إيبيس في الجزائر سنة 2008 ، وبدأت في توسعة فندق رويال في وهران، وفندق كورتيارد ماريوت في سطيف سنة 2011 ، وقامت شركة (Bilyap) في وهران ببناء مركز تطوير الأقمار الصناعية بتكلفة 5.5 مليار دينار جزائري، الذي افتُتِح سنة 2008 ، بالإضافة إلى تنفيذ مشروع مول سطيف .[2]

ثانيا : قطاع النقل

نفذت شركة أوزغون مشروع بناء خط سكة حديد بواد عيسي التابع لولاية تيزي وزو بحوالي 140 مليون دولار، وأربعة مشروعات أخرى للبنية التحتية في الجزائر؛ بالإضافة إلى قيام شركة يابي مركزي (YAPI MERKEZİ) ببناء خط ترام سيدي بلعباس بطول 13 كم سنة 2013، بقيمة 420 مليون يورو، وإنشاء سد سوق نتلاتة بطاقة 150 مليون متر مكعب

[1] **المرجع السابق.**

[2] **المرجع نفسه.**

بهدف تعزيز إمدادات مياه الشرب لولايتي تيزي وزو وبومرداس بعقد قيمته 72 مليون دولار، وتم بناء سد الدويرة التابع لولاية الجزائر سنة 2012.

ثالثا : قطاع الموارد الطبيعية

تُعدّ الموارد الطبيعية أهم الاستثمارات التركية في الجزائر؛ حيث قُدِّرت استثمارات الحديد والفولاذ ب 2.5 مليار دولار، ومن المتوقع أنها ستمكن الجزائر من تصدير الحديد والفولاذ لأول مرة. واستثمار شركة توسيالي (TOSYALI) القابضة ببناء مصنع للصلب في وهران بميزانية 750مليون دولار، ويُشغّل حوالي 1000 شخص، وستركز الاستثمارات التركية على مجال الطاقات المتجددة لإنتاج الألواح الشمسية.

رابعا : قطاع النسيج والملابس

بشراكةٍ تركية جزائرية جرى إنشاء مجمعات إنشاء وإنتاج المنسوجات في ولايتَي بجاية وغليزان، التي ستُتيح مناصب عمل، وجرى وضع مذكرة تفاهم بين تركيا والجزائر لإنشاء ثمانية مصانع نسيج في غليزان، ستمكن الجزائر من تصدير الألبسة بإنشاء شركة تركية جزائرية باسم تايال (TAYAL).بالإضافة إلى مصنعين في ولاية البليدة متخصصينِ في منتجات التنظيف المنزلية والمنتجات الصحية سنة 2003 باستثمار حوالي 50 مليون دولار.

بذلك تمثّل تركيا خامس أكبر شريك تجاري للجزائر، بينما تُعدّ الجزائر ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا في إفريقيا، وتمثل تركيا المستثمر الأول في الجزائر خارج قطاع المحروقات، حيث تؤثر القوة النسبية للدولة وموقعها الجغرافي في التعاون مع الدولة القوية أكثر من الدولة الضعيفة، وفي هذا الصدد تتمتع الجزائر بإمكانيات قد تجعلها قوة إقليمية إلّا أن طريقة توظيفها حالت دون استغلالها بالشكل الذي يحقق مكاسب طويلة المدى، حيث اتجه صانع القرار للتفكير بالتنويع الاقتصادي إلّا أنه لا يزال في تبعية لأسعار النفط، لذلك ينبغي تشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات الإنتاجية والاستفادة من الشراكة الأجنبية، ومنها التركية في كيفية تكامل الأطراف باكتساب التعاون التقني والتكنولوجي في استغلال الموارد، وتحقيق صناعة تحويلية ذات ميزة تنافسية حتى تستطيع الاندماج في الأسواق العالمية.[1]

[1] غليزان : دخول المركب المدمج لمهن النسيج تايال حيز الإنتاج، وكالة الأنباء الجزائرية (2 يناير 2019)، في : https://www.aps.dz/ar/economie/64808
تاريخ الاطّلاع. 09 / 02 / 2022

الفصل الثاني

الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الجزائرية- التركية.

المبحث الأول: سياسة التكتلات في النظام الدولي الجديد

المطلب الأول: عوامل تحقيق تحالف استراتيجي في منطقة العالم الإسلامي

المطلب الثاني: عوامل تحقيق تحالف استراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

المبحث الثاني: الشراكة الجزائرية–التركية في إفريقيا

المطلب الأول: مجالات الشراكة الجزائرية التركية في أفريقيا

المطلب الثاني: الفرص والتحديات

المبحث الثالث: مستقبل العلاقات بين البلدين على ضوء زيارة الرئيس الجزائري لتركيا (15–16–17ماي 2022)

المطلب الأول: الظروف المحيطة بالزيارة

المطلب الثاني: الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة

المبحث الأول: سياسة التكتلات في النظام الدولي الجديد

المطلب الأول: عوامل تحقيق تحالف استراتيجي في منطقة العالم الإسلامي

أشار (Rosenau) إلى أن التغيرات الميكرو–اجتماعية تشكّل أسس النظام الجديد، فالحفاظ على مكانة الدولة في ظل اتجاه العالم نحو تعدد الأقطاب وحرية التجارة وتداخل الثقافات والترابط الاجتماعي، يستدعي استجابة الدول ومنها الجزائر لديناميكية التحوّل، فلا يمكن في نظرنا أن تبقى الجزائر في عزلة عن العالم إذا أرادت معالجة مشكلاتها الاقتصادية، ومنها : سوء الأحوال المعيشية، والفقر، والبطالة، والميزان التجاري، ومشكلات أخرى اجتماعية وأمنية. كما ساعدت العولمة بعضًا من الدول في صعودها وتحقيق مكانة لها في النظام الدولي بتسارع اقتصادياتها في النمو الاقتصادي، لاتجاهها نحو التصنيع، ومنها تركيا؛ لتصير إحدى أقوى الاقتصاديات العشرين الأولى في العالم بعد حالة التهميش والعزلة التي شهدتها.

بتوظيف الهوية، والانتماء الثقافي والجغرافي في مختلف الدوائر الإقليمية؛ لجلب المصالح الاقتصادية، والولوج إلى الأسواق العالمية في إفريقيا. وصحيح أن تكوين قوة عسكرية يمثل السياسة العليا للدولة، ولكن الزيادة المفرطة في الإنفاق العسكري لا تكون مقابل محدودية الإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لا يَقِلُ التغيير الخارجي أهمية عن التغيير الداخلي، بتفعيل الدبلوماسية والسياسة الداخلية للدول. فبالنظر إلى القدرات ‹‹ الكامنة ›› التي تمتلكها الجزائر وثقلها إقليميًّا ودورها العربي الإفريقي، وما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بسبب انعكاسات أزمة كوفيد – 19 يمثّل التقارب بين البلدين وبناء شراكة إستراتيجية بينهما فرصة لبناء ‹‹ قطب جيوبوليتيكي ›› في العالم الإسلامي، يُعزّز مكانتهما الإقليمية والدولية معًا، وبخاصّة أن التحوّل الذي يعرفه النظام الجزائري قد يشجّع على ذلك، ويدفع نحوه.[1]

[1] جلال خشيب، **ما الذي يقوض إرساء علاقات إستراتيجية بين تركيا والجزائر؟**، وكالة نيو ترك بوست، 14 ديسمبر 2020 في :
https://newturkpost.com/article/4895%D988%D8%B6%D8%A5%82%D85%D8%A7%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D9%84%D8%B0%D9%%D98%84%D8%A7%D9%%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A1%D8%B9%D92%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D88A%D8%A9%8A%D8%AC%D9%%AA%D9 تاريخ الاطّلاع 2022/05/15

وإذا كان للظواهر سياق جديد فما المانع في تغيير السلوك؛ والتغيير لا يكون بالضرورة بإجراء وضع جديد جذري أو التغيير في إحدى المبادئ السياسية، كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإنما في التكيّف مع الأحداث الدولية حتى لا تكون الدولة كأحجار الشطرنج التي يتم تحريكها إكراهًا أو طواعيةً، وذلك بمواجهة تحديّات السياسة الخارجية الجزائرية التي تتقوى بالسياسة الداخلية.

يواجه العالم خطر الوجود العسكري بشكل دائم، لذلك يُعدّ الطرح القائل بهندسة قطب جيوبوليتيكي يمتَّدُ من الجزائر في الغرب، وتركيا في الوسط، وماليزيا في الشرق طرحًا مهمًّا، فالعالم الإسلامي بحاجة إلى صحوة، تنطلق من البناء الداخلي الذي أخفق في مقاومة المؤثرات الخارجية، كما غاب الدور الفعلي للقادة في الدول العربية الذين انشغلوا بالبحث عن أساليب تُبقيهم في السلطة، ولو بدعم خارجي. وهو ما جعل المخرجات السياسية بعيدة عن الواقع الذي تعيشه المجتمعات العربية، وأبقى الدول العربية بعيدة عن البروز بوصفها قوة إقليمية أو دولية .ومن هنا فقد أدت الانعزالية أو سياسة العزلة (Isolationism) في العالم الإسلامي إلى التوّجه نحو التفكير الضيق للمصالح، في كيفية مواجهة التهديدات من أجل الاستمرارية لمنع أي تصور يطمح للتحالف الجيوبوليتيكي بينها، وهذا قوّض المؤسسات وجعل التشرذم سمة واضحة، وعليه فتطوير العلاقات الإستراتيجية بين تركيا والجزائر يمثل فرصة للاندماج في عالم متعدد الأقطاب.[1]

المطلب الثاني : عوامل تحقيق تحالف استراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

أولا : أسباب ومظاهر التحالف المتوسطي

يعيش العالم اليوم مجموعة من التحولات الجيوسياسية وتجدد العديد من التحالفات القديمة على غرار تحالف "أوكوس، "AUKUS، وهو الشراكة الأمنية الثلاثية بين الدول الأنجلوسكسونية : "بريطانيا، أستراليا، الولايات المتحدة الأمريكية"، بعد أزمة الغواصات[30]، رغم أن الدول الثلاثة منفصلة جغرافياً، إلا أنها تربطها علاقات تاريخية عميقة، إذ تعتبر بريطانيا وأستراليا أقدم حلفاء أمريكا[31]، هذا يعتبر أبرز دليل على التغيير المتسارع للتحالفات الإقليمية والدولية التي تلعب

[1] سمية رمدود، **مرجع سابق**، ص ص 178،179.

فيها المصالح دوراً جوهرياً. على نفس المنوال وبعدما ظلت الوجهة الغربية وتحديداً الفرنسية تحكم ارتباطات الجزائر وتحالفاتها السياسية والاقتصادية، تحاول الجزائر في الوقت الحالي تحسين توظيف مقدراتها، وذلك بالتحول نحو الشرق لوجود بعض القوى الشرقية الصاعدة على غرار الصين، روسيا وتركيا، نظراً لإستراتيجيتهم المهمة في منطقة شمال أفريقيا التي تعتبر الجزائر بوابة لها، خصوصاً في ظل تراجع نفوذ اللوبيات السياسية والاقتصادية المنحازة إلى فرنسا في الجزائر والتي كانت تعمل على تعطيل أي مسعى لتطوير الجزائر لعلاقاتها مع شركاء تتقاسم معهم العمق الحضاري[1].

اعتمدت تركيا مقاربة جديدة في سياستها الخارجية، تمثلت في تحقيق تكامل بين عمقها التاريخي، والجغرافي، مع تخطيط استراتيجي موائم لموقعها الذي أتاح لها فرصة لتكون قوة ذات قدرة على تحقيق نقلة نوعية في دورها الإقليمي، حيث تصاعد التعاون والتنسيق بين تركيا والجزائر في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من أن هذا التعاون ليس جديداً، إلا أنه اكتسب زخماً وطابعاً أكثر صراحة وعلانية بعد الزيارات الرسمية رفيعة المستوى لمسؤولي البلدين التي ساهمت في رفع مستوى التعاون الثنائي للبحث في التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية، وفي هذا السياق تظهر قوة الوجود التركي في شمال أفريقيا من خلال اهتمامها بالجزائر بوصفها دولة محورية لهذه المنطقة.

حيث شهدت العلاقات الجزائرية التركية تطوراً بارزاً لاسيما بعد التوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون سنة 2006، التي أرست أسس قوية للعلاقات الاقتصادية الثنائية، غير أن الاهتمام المتزايد بتطوير هذه العلاقات تسارع مؤخراً لظروف مرتبطة بالطرفين فضلاً عن مجموعة من التطورات الإقليمية والدولية ذات الصلة، يشجع هذا المسار وجود توافقات سياسية مشتركة بين الجزائر وأنقرة في عدد من القضايا والأزمات في المنطقة، بالتوازي مع تطوير العلاقات الثنائية لاسيما في الجانب الاقتصادي يسعي البلدين لفتح آفاق اقتصادية ثنائية وأخرى مشتركة في

[1] لمياء حروش، **السياسة الجزائرية المتوسطية تركيا نموذجا**، (مصر، المعهد المصري للدراسات، 7 ديسمبر 2021)، ص 11.

القارة الأفريقية، وهو ما يدفع إلى التوقع بإمكانية تطوير العلاقات نحو تعاون استراتيجي أوسع خلال الفترة المقبلة. هو ما أكدت عليه تصريحات السفيرة التركية بالجزائر "ماهينور أوزمير كوكطاش "Mahinur Özdemir Göktaş ، "بأن تركيا ترى في الجزائر حليف له تأثير كبير وهام في إرساء الاستقرار في المنطقة وفي حوض البحر الأبيض المتوسط."

جاءت هذه التطورات الإيجابية في وقت تشهد فيه العلاقات الجزائرية الفرنسية توتراً حاداً بسبب الماضي الاستعماري، ملف الذاكرة، تشديد شروط منح التأشيرة للجزائريين، بالإضافة إلى خلفية تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون التي شكك فيها بوجود أمة جزائرية قبل الاستعمار الفرنسي وهاجم فيها حقبة الخلافة العثمانية هناك، إذ عبر عن استغرابه من تركيز الجزائريين على الاستعمار الفرنسي وعدم ذكر الاحتلال العثماني "الوجود العثماني في الجزائر" معبراً أن تركيا قد نجحت في تضليل الشعوب وكتابة التاريخ بطريقتها[1]، وهي تصريحات فجرت أزمة سياسية غير مسبوقة بين البلدين وأثارت ردود فعل قوية رسمياً وشعبياً، وصلت إلى حد استدعاء الجزائر لسفيرها من باريس ومنع تحليق الطائرات العسكرية الفرنسية في مجالها الجوي. هذه الأزمة ستعزز حتماً التحالف الجزائري التركي، وستفتح آفاق واسعة للعلاقات الجزائرية التركية على كافة المستويات.

في الجانب السياسي، تشترك الجزائر وتركيا وجهات نظر متقاربة في القضايا الإقليمية والدولية[2]، حيث يعتبر جدول الأعمال الرئيسي للتقارب الجزائري–التركي "الأزمة الليبية"، فرغبة دول شرق المتوسط نبذ تركيا واستبعادها من تلك المنطقة، انطبق على الجزائر في أزمة ليبيا. وبناء عليه قامت تركيا بحماية حكومة الوفاق الوطني سابقاً، وتواصل دعمها لحكومة الوحدة الوطنية والمرحلة السياسية الحالية للحفاظ على المعاهدة التي أقامتها لحماية حقوقها في شرق المتوسط، يشار إلى أن تركيا أبرمت مع حكومة فائز السراج في كانون الأول/ ديسمبر 2019،

[1] Algerie: Le Président Tebboune Exige De La France Le Respect Total De L'Etat Algerien, le journal le monde, publié le: 10 octobre 2021. https://www.lemonde.fr

[2] صرح وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو خلال زيارته للجزائر، بأنه هناك تطابق للرؤى بين بلاده والجزائر، حول القضايا الإقليمية والدولية، مبرزا أهمية الدور الذي تلعبه الجزائر من أجل مصالح المنطقة. للمزيد أنظر في : https://www.aa.com.tr

اتفاقية تحديد مناطق الصلاحيات البحرية لحماية حقوقها في شرق المتوسط بما يتماشى مع عقيدة الوطن الأزرق، وعدداً آخر من الاتفاقيات الأمنية، وانخرطت في الأزمة الليبية انطلاقاً من هذه الاتفاقيات، حيث أعرب المسؤولون الأتراك خلال مؤتمر برلين الثاني الذي انعقد في 23 حزيران/ يونيو عن دعمهم لعملية المصالحة الوطنية وتوحيد مؤسسات الدولة في ليبيا، ويعتبر المسؤولون الأتراك أن مناخ السلام والاستقرار في ليبيا لصالحهم[1]، الموقف التركي يلتقي مع الرغبة الجزائرية في دعمها لحكومة الوفاق سابقاً، ورفض العمل العسكري الذي أطلقه الجيش الليبي بدعامة خليفة حفتر، تعتبر الجزائر أمن ليبيا جزء من أمن الجزائر، لأن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني يشكل تهديداً للأمن القومي الجزائر، تواصل الجزائر بذل جهود دبلوماسية للتوصّل إلى تسوية سياسية للنزاع الليبي تجمع جميع الأطراف، وترى بأن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يقتضي أن يكون حل الأزمة الليبية ليبياً، لأنه كلما تدخلت دول أجنبية بغرض تعزيز نفوذها عبر التحالف مع طرف ضد طرف آخر، كلما طال أمد اللَا استقرار في ليبيا وجوارها الإقليمي. لتجتمع الدولتين على أرضية مشتركة من ناحية أمنية وهي ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية[2]، وفي هذا السياق فإن التقارب التركي الجزائري هو نتيجة لاحتياج تقتضيه المصالح المشتركة والروابط التاريخية.

زاد التنسيق الجزائري التركي بشكل لافت في الأزمة التونسية، وذلك على إثر التغيرات التي أحدثها الرئيس التونسي قيس سعيد، على رأسها تجميد عمل البرلمان وحل الحكومة، وهي قرارات أزاحت حركة النهضة الإسلامية من الواجهة ورأت تركيا سقوطاً لحليفها الرئيسي في تونس، فيما تعتبر الجزائر أن ما حدث في تونس يفتح الأبواب أمام تدخلات خارجية يمكن أن تهدد أمنها القومي، خاصة وأن تونس تعتبر المنفذ البري الآمن الوحيد الباقي للجزائر بعد إغلاق الحدود الجزائرية – المغربية، والمشكلات الأمنية على الحدود مع كل من ليبيا ومالي

---

[1] إسماعيل نعمان ثلجي، **أجندة الانتخابات في ليبيا الباحثة عن الاستقرار**، (مجلة شؤون الشرق الأوسط، م1، ع2، 2021)، ص 11.

[2] وكالة الأنباء الجزائرية، مؤتمر دعم استقرار ليبيا: **موقف الجزائر من الأزمة كان ولايزال واضحا**، 2021/10/21، https://www.aps.dz/ar/algerie

والنيجر. وإذا كانت الجزائر قد أكدت أن ما يحدث في تونس شأن داخلي، بيد أنها لم تقدم دعماً صريحاً للخطوات التي أقدم عليها الرئيس سعيد، وهو ما يفسره البعض بـ "الحياد الإيجابي" الذي يضمن لها لعب دور وسيط موثوق به من كافة الأطراف التونسية. أكدت تركيا من جهتها على أهمية استمرارية عمل البرلمان التونسي للديمقراطية التونسية رغم كل الصعوبات، وأشار الرئيس أردوغان إلى أهمية الحفاظ على استقرار تونس وسلمها الداخلي المهم لاستقرار المنطقة ككل[1].

ولقد كانت الجزائر وتركيا أكثر الدول تحركاً بخصوص الملف التونسي، وتفيد العديد من المؤشرات إلى وجود تنسيق كبير بين البلدين، ذلك لأن كليهما يسعيان إلى عدم انزلاق الأوضاع هناك نحو الفوضى والعنف لما فيه من خطر على المنطقة ككل، حيث تركز السياسة التركية والجزائرية على قاعدة رفض كل الانقلابات بكافة أشكالها في أي مكان بالعالم وتحت أي ظروف.

التوافق في المواقف بين البلدين، ظهر أيضاً في قضية الصراع في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث فرضت الاعتبارات الجغرافية على البلدين تبني موقفين متطابقين من الناحية القانونية يقومان على عدم الاعتراف بمنطقة اقتصادية خالصة للجزر، وهو الأمر الذي يفيد المصلحة التركية في إلغاء أي منطقة اقتصادية لقبرص وجزيرة كريت اليونانية، ويخدم المصلحة الجزائرية في عدم الاعتداد بأي منطقة اقتصادية لجزيرة سردينيا الإيطالية، وجزر البليار الإسبانية (مايوركا، ومينوركا، وإبيزا، وفورمينتيرا)[2].

في ظل ما يحدث من صراعات في البحر الأبيض المتوسط، تسعى الجزائر للتحول تدريجياً إلى لاعب عسكري مهم في غرب المتوسط، وذلك بإعادة الاعتبار الى القوات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، مثلما كانت عليه في الماضي، وهو ما صرح به قائد الأركان

---

[1] لمياء حروش، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] مركز الإمارات للسياسات، **شبكة التفاعلات الخارجية للجزائر في محيطها الإقليمي**، أنظر في الرابط:
https//epc.ae/ar/topic/algerias-external-interaction-network

الجزائري على هامش مناورة بحرية لقاذفات صواريخ بالواجهة البحرية غرب البلاد بعنوان "الدرع 2020"، " بأن الجزائر تسعى إلى إعادة مجد بحريتها كقوة في البحر الأبيض المتوسط، "في إشارة إلى سيطرتها السابقة على الجهة الغربية منه خلال القرنين 17 و18 إبان الحقبة العثمانية. فالجزائر ظلت إلى جانب الخلافة العثمانية ضد اعتداءات الأوروبيين عليها، وكان آخرها معركة نافارين عام 1827، وقد سيطرت البحرية الجزائرية في الحقبة العثمانية (1518–1830) على حوض المتوسط، وأحدثت تأثيراً بارزاً في ميزان القوى الدولي بالبحر الأبيض المتوسط.

حسب ما جاء في تقرير ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، في تقريره السنوي لعام 2019، فإن الجزائر تحتل المرتبة الأولى في أفريقيا في حجم التسليح. كما أضاف التقرير أن شمال أفريقيا قد شكلت 74% من واردات الأسلحة الأفريقية في فترة 2015– 2019، مشيراً إلى أن واردات الجزائر وحدها بلغت 79% في شمال أفريقيا، إذ أن وارداتها من الأسلحة ارتفعت بنسبة 71 % في فترة 2010–2014، ما جعلها سادس أكبر مستورد للأسلحة في العالم في فترة 2015–2019.

تستورد الجزائر ما يقارب 60% من أسلحتها من روسيا، وباعتبار تركيا قد حققت تقدماً كبيراً في المجال التكنولوجي في السنوات الأخيرة، يمكن أن تكون أحد الموردين المحتملين للجزائر. كما أن الجيش الجزائري يسعى إلى تطوير شراكاته وتنويعها والاستفادة من كل الخبرات والتكنولوجيات العسكرية الناجحة، حيث يشرف على تنظيمات وتدريبات عسكرية في العديد من الدول في إطار اتفاقيات التعاون في مجال التدريب العسكري، وتبادل المعلومات الاستخبارية.

تعدى التنسيق السياسي بين البلدين إلى تطوير العلاقات الاقتصادية، ففي تقرير نشرته صحيفة لوبوان الفرنسية، أكد الرئيس الجزائري أن علاقة الجزائر بتركيا، علاقة ممتازة، مضيفاً إلى أنه بدون أي شروط سياسية استثمر الأتراك 05 مليارات دولار في الجزائر. وبذلك تعتبر الجزائر ثاني أكبر شريك لتركيا في أفريقيا.

بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا سنة 2020 نحو 04 مليارات دولار، ضمن خطة تستهدف 10 مليارات دولار بحلول نهاية 2030، بما يمهد إلى شراكة إستراتيجية تتوج بالتوقيع على اتفاقية منطقة تبادل حر، مما سمح لتركيا بأن تصبح خامس أكبر شريك تجاري للجزائر، وللجزائر ثاني أكبر شريك لتركيا في أفريقيا.

بلغت حجم الواردات الجزائرية من تركيا 421.45 مليون دولار أمريكي سنة 2020، محتلة بذلك المرتبة السابعة بنسبة 04.62 % بعد كل من الصين، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية بنسب 16.99%،10.44%،8.13%، 6.25%،6.13% ،5.35% على التوالي. في حين بلغت نسبة الصادرات الجزائرية لتركيا لسنة 2020، 705.03 مليون دولار، بحصة نسبتها 9.26% من مجموع الصادرات الجزائرية، محتلة المرتبة الثالثة بعد كل من إيطاليا وفرنسا، بنسب 15.44%، 13.20% على التوالي.

بالنسبة لمؤشر التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري، رغم أن الجزء الأكبر من المبادلات التجارية يتم استقطابه من طرف الشركاء التجاريين التقليديين للجزائر، حيث سجلت البلدان الأوروبية حصة نسبتها 51.85% من القيمة الإجمالية للتبادلات التجارية وذلك بسبب القرب الجغرافي، إلا أنه في السنوات الأخيرة تأتي دول آسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثانية من حيث التدفقات التجارية بنسبة 31.07 %، حيث حدثت زيادة في نسبة التجارة والاستثمارات البينية الجزائرية الصينية والتركية والهندية[1]، تبقى تركيا مرشحة لأن تكون الشريك التجاري الأول للجزائر، لاسيما بعد إعادة فتح الخط البحري لنقل السلع والبضائع بين الموانئ الجزائرية والتركية، بعد المصادقة اتفاقية الملاحة البحرية بين الطرفين بعد أن كانت مجمدة منذ سنة 1998، التي تنص على أن الطرفين يعملان على تشجيع مشاركة سفن الجزائر وتركيا في نقل الركاب

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، مديرة الدراسات والاستشراف، **تقرير حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر**، سنة 2020، ص37.

والبضائع بين البلدين، وعدم عرقلة السفن الحاملة لراية الطرف المتعاقد الآخر من القيام بنقل البضائع بين بلدي الطرفين المتعاقدين وبين موانئ بلدان أخرى.[1]

كما تتبع الاستثمارات التركية في الجزائر منحنى تصاعدياً، حيث نجحت تركيا في إزاحة فرنسا من رأس قائمة المستثمرين في الجزائر، محتلة المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بما يعادل 3.5 مليار دولار، بمجموعة شركات بلغ عددها 800 شركة، تنشط ضمن قطاعات النسيج والبناء والصناعات الغذائية، وحتى الإليكترونية، كلها قطاعات معروفة بحاجتها إلى العمالة ما بين الفنية والمتخصصة، وهو ما تتوفر عليه السوق الجزائرية من ناحية الموارد البشرية، أهمها توسيالي للحديد والصلب بوهران غربي البلاد الذي يمثل قاطرة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وشركة "تايال" بشراكة مع "تايبا" التركية للنسيج بولاية غليزان (غرب البلاد).

من الضروري أيضاً الإشارة إلى الدور المتزايد للطاقة في التعاون التجاري الجزائري التركي، بحيث تعتبر الجزائر رابع أكبر مورد للغاز لتركيا، وقامت شركة سوناطراك الجزائرية ومؤسسة خطوط أنابيب النفط التركية بتمديد مدة عقد الغاز الطبيعي لغاية عام 2024، والذي تزود بموجبه الجزائر تركيا بحوالي 5.4 مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً. كما وقعت المؤسسة الوطنية للمحروقات في الجزائر سوناطراك، مع شركة رونيسانس التركية، ثلاثة عقود لتطوير المشروع البتروكيمياوي، لإنتاج البوليبروبيلان بمدينة جيهان التركية بتكلفة قدرها 1.4 مليار دولار.

ثانيا : التنسيق في الملف الليبي كدافع لتحقيق التحالف الاستراتيجي

تشهد ليبيا صراعًا داخليًّا بين خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، وفايز السراج رئيس حكومة الوفاق الليبية، وتطوّرت إلى حرب بالوكالة بين تركيا الداعمة للسراج، وكلٍّ من السعودية والإمارات ومصر وروسيا التي تدعم حفتر؛ فبعدما كانت تعارض تركيا أيّ تدخل

[1] لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم رئاسي رقم 21-187 مؤرخ في 23 رمضان 1442 الموافق لـ 05 ماي 2021**، يتضمن التصديق على الاتفاق حول النقل والملاحة البحرية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية تركيا، (الجزائر، الجريدة الرسمية، ع 38، 2021/05/20)، ص 4.

عسكري في ليبيا سنة 2014، دعمت أنقرة عسكريًّا السراج بطائرات من دون طيار، بالإضافة إلى تطلّعاتها لإنشاء قاعدتين عسكريتين، وذلك للأهمية الجيوستراتيجية لليبيا في أمن شرق المتوسط، وترسيم الحدود الذي وضعت حدًّا لمطالب اليونان في التنقيب واستغلال النفط والغاز في بعض الجزر في شرق المتوسط، بالإضافة إلى المصالح التجارية والاستثمارات التركية التي توقفت باندلاع الثورة في ليبيا سنة2011.

أدّت الفوضى وانعدام الثقة في ليبيا إلى انتهاج الدول المعنية بالصراع سلوكًا عدوانيًّا تطوّر إلى حرب بالوكالة وأنتج معضلة أمنية، بتطور الصراع بين السراج وحفتر حول السلطة، وشكلت تهديدًا للجزائر التي تجمعها معها حدود تبلغ 982 كم، ذلك أن الدول الأقل أمنًا تفرض على الدول المجاورة سلوكًا استباقيًّا للحفاظ على استقرارها وأمن حدودها لمواجهة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود.[1]

تمثلت المصالح الاقتصادية التركية في المشروعات الاستثمارية كما سبقت الإشارة، لكنها توقفت، ولم تكتمل أغلبية المشروعات، ومن بينها مشروعات البناء التي جرى الحصول عليها خلال عهد القذافي سنة 2011 بقيمة 19 مليار دولار، ويجري التفاوض بشأن التعويضات، وتجسّد التدخل العسكري التركي في إرسال تركيا ل 100 ضابط إلى ليبيا للتنسيق وتدريب القوات المتحالفة معها، كما تُقدِّم لحكومة السرّاج طائرات مُسيّرة مقاتلة، وصواريخ وعربات مصفحة، وسفن شحن تنقل المعدات العسكرية إلى مصراته.[2]

---

[1] سمية رمدوم، **مرجع سابق**، ص 171.

[2] تقرير أوروبي رقم 257 ، **تركيا تخوض في مياه ليبيا المضطربة**، فرقة الأزمات الدولية30 (نيسان/أبريل) 2020 ، ص ص 1-25.

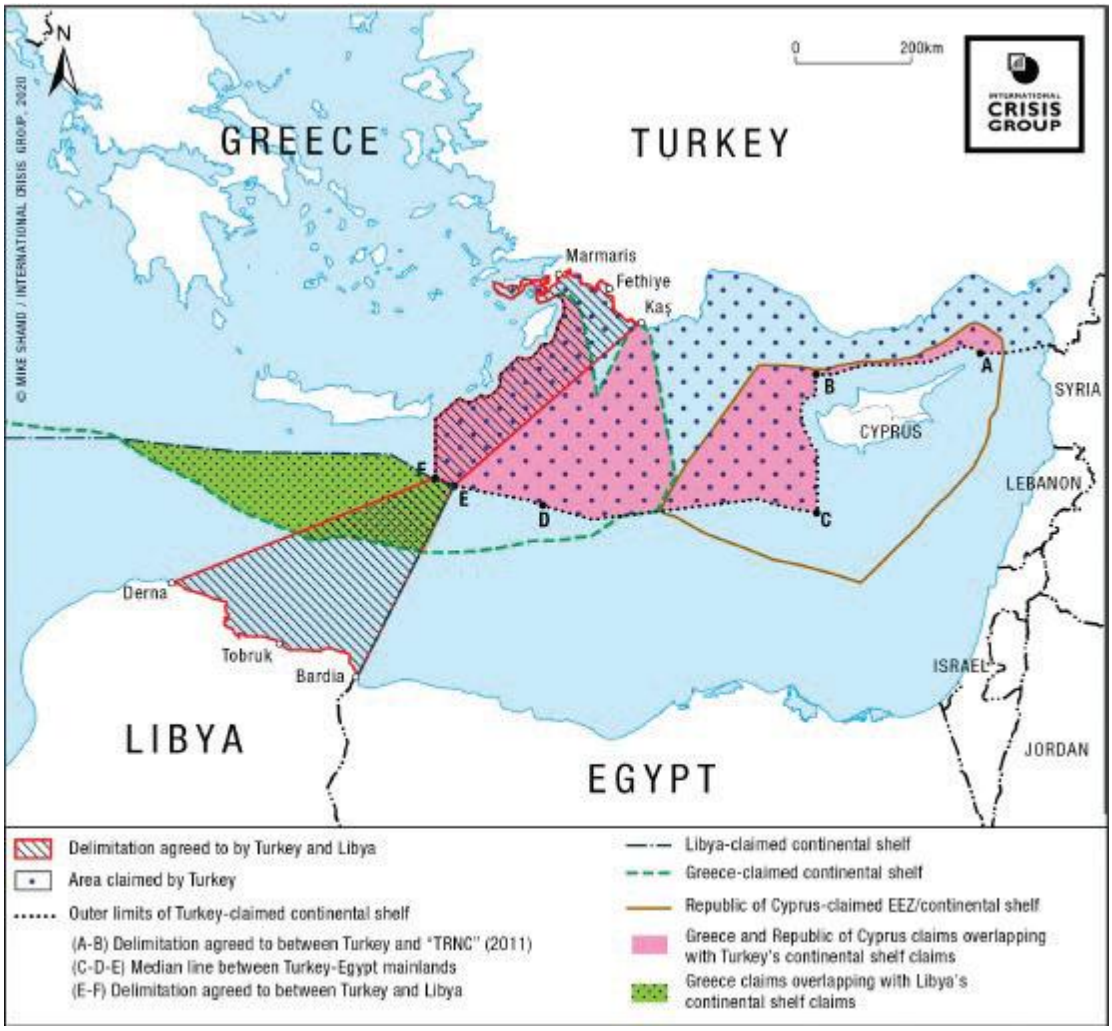

الشكل :-4 – ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا [1]

جرى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية –الليبية مع السراج سنة 2019 ، وتَعُدّ تركيا هذه الخطوة امتدادًا لإستراتيجية الوطن الأزرق، التي تهدف إلى ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط لمواجهة اليونان وقبرص، وبخاصة بعد اكتشاف» إسرائيل « وقبرص موارد النفط والغاز، في ظل غياب اتفاق بين الدول الساحلية المعنية بالنزاع حول الحدود البحرية .أدّى ذلك إلى اتفاق بين» إسرائيل « واليونان وقبرص بدون تركيا لنقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا عبر اليونان، حيث ترى اليونان أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تعطيها الحق في وضع حدودها بداية بجزرها، وطعنت تركيا هذا التفسير باعتبار أن تراب(البَرّ)هو نقطة بداية

[1] **المرجع نفسه.**

المنطقة الاقتصادية.[1] وبهذا مثلت الحدود التي جرى ترسميها بين تركيا وليبيا نجاحًا تركيًّا مقابل أي مطالب إقليمية في استغلال الموارد في المنطقة الاقتصادية لتركيا.

أما الجزائر فتعدّ أمن ليبيا من أمن الجزائر؛ لكونها دولة مجاورة؛ لذا فإنّ حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني تشكل تهديدًا للأمن القومي الجزائري، وبخاصة مع انتشار الإرهاب، حيث يكلّف ذلك الدولة تبعات أخرى في حماية الحدود، لذلك دعمت الجزائر الحل السلمي واحترام سيادة ليبيا بوقف إطلاق النار، ووقف التدخل العسكري الخارجي، وبادرت بإجراء محادثات مع أطراف النزاع.

يتباين السلوك التركي والجزائري في التعامل مع القضية الليبية؛ إذ اتخذت تركيا التدخل العسكري أسلوبًا لها في حين انتهجت الجزائر أسلوب الوساطة والحل السلمي، إلّا أن الزيارات المتبادلة بين وزراء الخارجية أظهرت بوادر التنسيق بين تركيا والجزائر في معالجة القضية الليبية، بدعم البلدين الحل السياسي، حيث تتطلع تركيا لكسب الجزائر حليفًا إستراتيجيًّا في منطقة البحر المتوسط وشمال إفريقيا، وبخاصة بعد تسليم تركيا للعسكري الجزائري قرميط بونويرة بطلب من الرئيس تبون.[2] غير أن التنسيق لم يعطي نتائج عملية في إدارة التسوية، فقد دعت إدارة بايدن إلى الانسحاب الفوري للقوات الخارجية، ومنها التركية من ليبيا، مع وقف إطلاق النار، وسمح ذلك بالمباشرة في إجراء انتخاب رئيس الوزراء وأعضاء المجلس الرئاسي الليبي في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة، والاتفاق على تنظيم انتخابات وطنية في 24 ديسمبر 2021.

ثالثا : تحدّيات داخلية وتحولات إقليمية تستوجب التكيّف

عودة الجزائر إلى نشاطها الدبلوماسي بعد غياب طويل، شكّل تحولاً إيجابياً على أكثر من صعيد، غير أن هناك قيود يفرضها وضعها الداخلي والخارجي تحد من طموحات الجزائر

---

[1] **المرجع السابق.**

[2] **تنسيق أمني مفاجئ وتعاون اقتصادي متصاعد ..ماذا يخفي التقارب التركي الجزائري في ليبيا؟**، '' الجزائر فيرست، 11 أوت 2020 في / https://algeriafirstcom/%D8%AA%D9%86%D8%B3% . : تاريخ الاطّلاع : 2022/05/10.

الإقليمية. باعتبار السياسة الخارجية في النهاية هي امتداد للسياسة الداخلية للدول، فإن تفعيل دور الجزائر كلاعب إقليمي رئيسي في المنطقة يحتاج إلى عملية تغيير داخلية تستجيب للمحيط الإقليمي الذي أصبح يفرض تحديات أمنية وسياسية، ويدفع الجزائر بناءاً على إمكانياتها لتترجمها لأن تلعب دور قوة إقليمية مفتاحية، لابد من مراعاتها من قبل الدول الكبرى قي سياستها الخارجية تجاه المنطقة.

التغيير الداخلي الذي حدث في الجزائر كاستجابة لمطالب الحراك لم يغير البنيات الأساسية للنظام السياسي، بل طال فقط بعض الأشخاص والمسؤولين، حيث ترى السلطة بأن طبيعة الأزمة هي أزمة أشخاص "عصابة" استأثروا بالحكم ومكنوا لمنظومة الفساد لاستنزاف ثروات البلاد، في حين أن المعضلة تكمن في منظومة الحكم الفاسدة، المسيطرة على الوضع منذ الاستقلال، والتي كرست ممارسات سلطوية لا يمكن إصلاحها إلا برحيل المنظومة ذاتها. التغيير لم يولد حالة انتقال ديمقراطي بل خفف فقط من تسلطية النظام. فالتعديل الدستوري الأخير بالرغم من أهمية بعض محاوره، يبقى مثله مثل التعديلات الدستورية السابقة، لم يستجب للمعايير الدستورية الحديثة، لأن التغيرات التي حدثت شكلية، لم تمس جوهر النظام وشكله، وذلك وفقاً لمنطق " تغيير كل شيء حتى لا تغير شيء"، وفي هذه الحالة ينبغي التفرقة بين " تغيير النظام" الذي طالب به الحراك، وبين "التغيير داخل النظام القائم منذ 1692" الذي قامت به السلطات الجزائرية.[1]

باعتبار السلطة التنفيذية لازالت المهيمنة على السلطة التشريعية فإن إخضاع مبدأ "مشاركة الجيش في مهمات حفظ السلام" للرقابة البرلمانية، يبقى شكليا له وجهة سياسية بحتة، غايتها تجنب السلطة التنفيذية الضغوط الخارجية لإرسال القوات في إطار عمليات حفظ السلام، ومنحها مبرراً ينطلق من التذرع باستقلالية البرلمان.[2]

---

[1] لمياء حروش، **مرجع سابق**، ص 18.

[2] عبد النور بن عنتر، تحليل عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/12/16، https://youtu.be/yz2v6iOKKN4?t.2=2020

يبقى أمام الجزائر المزيد من التغيير التدرجي على المستوى الداخلي، من أجل وضع سياسة خارجية تتماشى مع قدرات الجزائر الكامنة، و ذلك بالتأسيس لمنظومة حكم جديدة قائمة على القيم الديمقراطية، الشفافية والنزاهة واحترام حقوق الإنسان، تكون نموذجا ناجحا يستدعي التقليد، قادر على استقطاب الآخرين وجذبهم، وهو ما يطلق عليه باسم القوة الناعمة التي تركز أساساً حسب جوزيف ناي على قدرة أمة معينة التأثير في الأمم الأخرى، بالاعتماد على الثقافة والقيم السياسية الجذابة.

الواقع الاقتصادي أيضاً له دور مركزي في اختيارات السياسة الخارجية بحكم الارتباط بين تنفيذ السياسات وتوفر الموارد الاقتصادية، ففي الوقت الذي أصبحت فيه قوة الدول تقاس بقوة اقتصادها، نجد أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يهيمن عليه قطاع الهيدروكربونات، حيث تشكل صادرات النفط والغاز المصدر الرئيسي للدخل الوطني الجزائري بنسبة 92.52 % من القيمة الإجمالية للصادرات سنة 2020. في حين تبقى قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات هامشية لا تتعدى نسبة 09.48 % من القيمة الإجمالية للصادرات أي ما يعادل 2.26 مليار دولار أمريكي، ينتج عن هذه التبعية هيكل اقتصادي هش يتأثر بسهولة بتقلبات أسعار النفط.[1] باعتبار جاذبية النموذج الاقتصادي أو تحقيق نجاح اقتصادي لافت من أهم موارد القوة الناعمة، فإن افتقار الجزائر لهذه الأدوات بهدف توظيفها في محيطها الإقليمي يجعلها غير قادرة على فرض مقاربتها وتصوراتها لحل أزمات جوارها الجغرافي، هذا الوضع نتج عنه على سبيل المثال عدم ارتباط الوساطات الجزائرية بأدوار تنموية وإغاثية فاعلة في بؤر الصراع التي تحتاج إلى معالجات اقتصادية وتنموية، وهذا يشكل قيداً على حركة السياسة الخارجية الجزائرية.

على المستوى الإقليمي، تشكل الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي للجزائر فرصةً لتستعيد الدبلوماسية حيويتها وتحدياً وفي آنٍ واحدٍ، فالاضطرابات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص حالياً، وإعادة توزيع الأدوار في

[1] تقرير إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر سنة 2020، **مرجع سابق**، ص 21.

إطار التكوين الجيوسياسي والجيوقتصادي الجديد للمنطقة تدفع الجزائر بالضرورة إلى إعادة التفكير في إستراتيجيتها لتحديد موقعها في المنطقة، من خلال تعزيز دورها الإقليمي باحتواء التوترات في دول الجوار والحيلولة دون انتقالها داخل الحدود الجزائرية، والحد من تنامي نفوذ القوى الكبرى في المنطقة، لإثبات نفسها كدولة محورية، قادرة على لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر يتناسب مع مكانتها وإمكانياتها خصوصا في إدارة ملفات استقرار المنطقة.

تلعب المعطيات الجغرافيا للجزائر دوراً مهماً في تحديد توجهاتها السياسة، وباعتبارها بلداً مطلاً على البحر الأبيض المتوسط، وفي ظل ما شهدته المنطقة من تغيرات كثيرة، وفق وتيرة متسارعة، لاسيما بعد أحداث الربيع العربي، والذي أدى إلى سلسلة من الأحداث المتداعية والمتسارعة على المنطقة عموماً والجزائر خصوصاً، هو ما استدعى مراجعة الجزائر لسياستها الخارجية، والانفتاح على شراكات إقليمية جديدة من أجل تفعيل دور ها كفاعل إقليمي فاعل ومؤثر في المنطقة.

من هذا المنطلق تسعى الجزائر وتركيا إلى اتخاذ خطوات حيال تشكيل تحالف قوي من خلال تنسيق أنشطة البلدين في البحر الأبيض المتوسط، والذي سيكون له انعكاسات على تشكيل المشهد الاستراتيجي الجديد في المتوسط، لأن مسألة العلاقات الجزائرية التركية حساسة جداً في الدوائر الغربية، فآخر مرة كان التحالف قائماً بينهما في عهد الدولة العثمانية أغلقوا البحر الأبيض المتوسط وكانوا سادته، وهزموا الكثير من الحملات الأوروبية، وبالتالي فإن توطيد العلاقات بين البلدين ليس بالأمر الجديد، ورغم الانقطاع الطويل للعلاقات بينهما، نظراً إلى الأوضاع الاستثنائية لكلا البلدين، فإن عودة هذه العلاقات إلى طبيعتها الأولى كانت أقوى، لكنها في شكل جديد، بحسب المقتضيات التي تتطلبها العلاقات الدولية المعاصرة.

لكن رغم هذا المستوى المتطور للعلاقات بين الجزائر وتركيا الذي حقق قفزة نوعية، غير أنه يبقى غير كاف مقارنة بحجم وأهمية البلدين وتاريخهما المشترك، وتحقيق تحالف استراتيجي يتطلب مزيداً من ترجيح المصالح الإستراتيجية على حساب المصالح التجارية، التي مهما عظمت ستبقى لا تساوي شيئاً أمام مشروع العلاقة الإستراتيجية.

المبحث الثاني : الشراكة الجزائرية–التركية في إفريقيا

المطلب الأول : مجالات الشراكة الجزائرية التركية في افريقيا

ترتكز الاستثمارات التركية في الجزائر في مشروعات بناء السكن، والمستشفيات، والسدود، والطرق، والأنفاق .وعلى تركيا تعزيز تنويع استثماراتها خارج قطاع المحروقات، بتطويرها في الزراعة، والسياحة، والطاقات المتجددة، 110 حيث تُنتَقد الشركات التركية على عدم توفير مناصب شغل كافية، وعدم توفير التدريبات، ونقل المعرفة، 111 وهو ما تحتاجه الجزائر.

بالإضافةً إلى أهمية التنويع من مجالات الشراكة التركية –الجزائرية وذلك بإجراء التخطيط الذي يضمن الأهداف الإستراتيجية، كالشراكة الصناعية بتوفير الجزائر للموارد الأولية ومصادر الطاقة مقابل استفادتها من الجانب التكنولوجي –فإنّ جلب التكنولوجيا يمثل جوهر التخطيط الإستراتيجي الذي ينبغي لصانع القرار التركيز عليه كإحدى الأولويات، مع تكوين نوعي في استعمالها، وأيضًا القيام بالشراكة التقنية من أجل الإسهام في تطوير المنتجات النفطية.

كما تؤثر الأزمات العالمية في السياسة الخارجية للدول، ومن هنا في العلاقات الدولية؛ فبعد الأزمة الاقتصادية سنة 2008 ، انخفضت صادرات تركيا سنة 2009 إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 40 في المائة، في حين ازدادت الصادرات نحو الدول الإفريقية بنسبة 35 في المائة، 112وفي ظل أزمة كوفيد 19 –وتداعياتها حتى على العالم اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا، سيكون الاعتماد على الأسواق الإفريقية أهم أهداف الدول في ضبط ميزانها التجاري؛ لكونها أسواقًا استهلاكية ومحدودة الإنتاج؛ ومن ثَمّ فهناك ضرورة ملحة لولوج السياسة الجزائرية في إفريقيا عن طريق الشراكة التركية –الجزائرية. ومنها على سبيل المثال الشراكة في مشروعات تركيا للمرافق الاجتماعية بالسنغال، وفي مجال صناعة الإسمنت في موزمبيق والسنغال، وأيضًا في مجال بناء المجمعات في الكونغو، ورواندا ...ومشروعات أخرى 113 . بالإضافة إلى فرص العضوية غير الإقليمية لتركيا في المنظمات الإقليمية الإفريقية، كالمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، ومجموعة دول شرق إفريقيا (EAC) ، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA) من أجل دعم الوجود الجزائري في مختلف أقاليم القارة،

كما يمثل السوق العالمي التركي فرصة للجزائر في وصول منتجاتها لمختلف الأقاليم، والترويج لها كنوعية التمور الجزائرية، ومختلف المنتجات الغذائية، وتوسيع الاستثمارات الجزائرية في تركيا عن طريق الشراكة الجزائرية –التركية إلى مجالات أخرى خارج الهيدروكروبانات، كالصناعة، وبناء الأنفاق، والسياحة..؛ ومن هنا فتغيير التصور الجزائري حول ما يمكن أن يحققه تطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا سيحقّق أبعادًا خارجية مهمّة، ويسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

كما تمثل تركيا تجربة مهمّة للجزائر في تحركها التجاري في القارة الإفريقية؛ ومنها فكرة القيام بالزيارات الرسمية التي يتم خلالها تنظيم منتدى لرجال الأعمال بين الأتراك والأفارقة، ويتم بذلك تسهيل الحصول على شراكات تجارية واستثمارات في القارة، وأيضًا على مستوى المجتمع المدني بتفعيل دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية الجزائرية في إفريقيا، وتجديد هوية الانتماء الجزائري للشعوب الإفريقية، لدعم علاقات الجزائر الإفريقية.

المطلب الثاني : الفرص والتحديات

تحتاج الجزائر لتنويع شركائها الاقتصاديين، إذ إن هناك منافسة دولية، وهي فرصة لها في جلب الاستثمارات التي تخدم مصالح البلاد، وتطور شراكات تجارية مربحة، حيث تتقدم العلاقات الاقتصادية بين تركيا والجزائر، ولكنها ليست متطورة بالنظر إلى حجم البلدين؛ وذلك لارتباطها بالمواقف السياسية المختلفة بين تركيا والجزائر إزاء القضايا الإقليمية والدولية : كالقضية الفلسطينية والحرب في سوريا وليبيا، كما ذُكِر سابقًا.

حيث تعدّ تركيا الجزائر بوابة دول المغرب العربي والقارة الإفريقية، كما أن لها ميزة إستراتيجية في قدرتها على تكوين قاعدة تصدير للمنتجات التركية المصنعة في الجزائر إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية ZALE وإلى إفريقيا والدول التي تربطها اتفاقيات التعاون، فتركيا تبحث عن منافذ لسلعها في إفريقيا، 108 وفي هذا الصدد يرى ممثل عن العلاقات التركية –الجزائرية السيد غوفرجين زكي (Guvercin Zeki) أن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المتعلق

بالاستثمار الأجنبي وقاعدة 51 في المئة لا يشكل عائقًا أمام الشركات التركية، 109 وهي إشارة إلى الرغبة في تطوير الاستثمارات التركية في الجزائر.

يرتبط حجم العلاقات الاقتصادية بالمجال السياسي والأمني؛ فقد يسهم الجانب السياسي في تعزيز العلاقات الاقتصادية، وبالمقابل قد يؤدي إلى تحجيمها، فاتجاه تركيا نحو القوة الصلبة عن طريق التدخل العسكري في سوريا وليبيا، وإنشاء القواعد العسكرية قد يؤدي إلى مشكلات أمنية أخرى، ومن ثَمّ المشاركة في الصراع، بدلً من الحل السلمي للصراع، كأسلوب تتبناه الجزائر في سياستها الخارجية، فعلى الرغم من التعديل الدستوري الذي حمل إمكانية مشاركة الجيش الجزائري في عمليات حفظ السلام ضمن المنظمات الدولية، إلاّ أنها تنأى عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذا فض النزاعات بالطرق السلمية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك تنافسًا تركيًّا فرنسيًّا في الجزائر؛ حيث تركز السياسة الفرنسية على إنتاج هوية ثقافية، وهي ممارسات ناتجة من الارتباط التقليدي بين الدولة المستعمِرة والمستعمَرة، وبخاصة بالنسبة لدولة غنية بالموارد وبوابة القارة الإفريقية، غير أن مصالح الجزائر هي بالتحرر من فكرة اعتبار المنطقة حديقة خلفية لفرنسا، وتنويع العلاقات والبحث في الفرص، في ظل وجود قوى صاعدة تُقدّم بدائل وفرصًا جديدة على غرار الصين وتركيا.

المبحث الثالث : مستقبل العلاقات بين الجزائر وتركيا على ضوء زيارة الرئيس الجزائري لتركيا (15-16-17ماي 2022)

المطلب الأول: الظروف المحيطة بالزيارة

تشهد العلاقات الجزائرية التركية حركية لافتة في السنوات الأخيرة على جميع الأصعدة، ساهمت فيها اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة بين البلدين عام 2006، وزادت زخما منذ تولي عبد المجيد تبون رئاسة الجزائر نهاية 2019. ومساء الأحد، وصل الرئيس الجزائري، العاصمة التركية أنقرة، في زيارة رسمية تستغرق 3 أيام، وكان في استقباله فؤاد أوقطاي، نائب الرئيس التركي.

وتأتي زيارة تبون تلبية لدعوة نظيره التركي رجب طيب أردوغان، وفق بيان سابق لدائرة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية. ومن المقرر أن يرأس أردوغان وتبون في أنقرة اليوم الاثنين، الاجتماع الأول لمجلس التعاون رفيع المستوى بين البلدين. فيما يرأس تبون إلى جانب نائب أردوغان في إسطنبول الثلاثاء، منتدى الأعمال والاستثمار التركي الجزائري.

وصرح تبون لدى وصوله إلى أنقرة، خلال لقائه ممثلين عن الجالية الجزائرية، إن علاقات الجزائر بتركيا "قوية جدا، معتبرا أن زيارته "ضرورية خاصة وأن العلاقات الثنائية عرفت تطورا ملحوظا خلال العامين الأخيرين."

كما أعرب الرئيس الجزائري، عن الاستعداد لتطويرها إلى "أعلى مستوى"، مشددا على أهمية العلاقات بين البلدين، على جميع الأصعدة لاسيما اقتصادية، والسياسية والتاريخية.[1]

- **معاهدة التعاون والصداقة :**

وقعت الجزائر وتركيا في 23 مايو/ أيار 2006، معاهدة للتعاون والصداقة، وحسب مراقبين فقد أعطت هذه الاتفاقية دفعا قويا للتعاون الثنائي بين البلدين على أصعدة مختلفة.

نصت المعاهدة التي وقعها آنذاك، الرئيس أردوغان عندما كان رئيسا للوزراء، والرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة، على تطوير الحوار في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والتزام الطرفين بتعزيز التعاون الاقتصادي، خاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأسيس اجتماع سنوي رفيع المستوى بين البلدين. وصرح أردوغان آنذاك، بأن "المعاهدة ستسمح لنا بتعزيز تعاوننا في المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية والثقافية"، مضيفا أن "الجزائر وتركيا دولتان شقيقتان لهما علاقات ضاربة في أعماق التاريخ وهذه المعاهدة ستؤسس لمستقبل أحسن بين البلدين."

---

[1] وكالة الأناضول، **الجزائر وتركيا.. زخم سياسي لتعميق شراكة استراتيجية عمرها 16 عاما**، 2022/05/16 في : https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%B2%D8%AE%D9%85-%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%82-%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D8%B1%D9%87%D8%A7-16-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1/2589454 تاريخ الإطلاع : 2022/06/05.

- **تعاون اقتصادي :**

شهدت علاقات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا، طفرة خلال السنوات الـ16 الأخيرة، حيث أصبحت أنقرة أول مستثمر أجنبي خارج قطاع المحروقات بالجزائر. حسب بيانات رسمية لسفارة تركيا بالجزائر، فإن أزيد من 1300 شركة تركية تنشط في البلاد، الأمر الذي ساهم في خلق ما يزيد عن 30 ألف وظيفة، في حين كان العدد مطلع القرن الحالي، 7 شركات فقط.

وشهدت الفترة ذاتها إقامة شركات تركية لأحد أكبر مصنعين للتصدير في الجزائر. الأول أقيم بشراكة بين شركات جزائرية خاصة ومجمع "توسيالي" التركي للحديد والصلب، بولاية وهران الساحلية غربي البلاد، حيث حقق صادرات بأكثر من 700 مليون دولار في 2021، ويتطلع لتحقيق مليار دولار صادرات بنهاية العام الجاري، بحسب مسؤوليه. كما أقام مجمع "تايبا" التركي، مصنعا للنسيج بشراكة مع مجمع شركات حكومي جزائري، بولاية غليزان (غرب)، يعد من بين الأكبر في القارة الإفريقية. كما جددت شركة "سوناطراك" للمحروقات الجزائرية (حكومية)، عقود توريد الغاز المسال إلى تركيا عام 2018، بكميات تصل 5 مليارات متر مكعب سنويا. وتجري حاليا أعمال تشييد مصنع للبتروكيماويات بشراكة بين "سوناطراك"، وشركة "رونيسانس هولدينغ" التركية بولاية أضنة جنوبي تركيا، لإنتاج مادة "البيلوبروبيلان" البلاستيكية، التي تدخل في عدة صناعات.

- **تنسيق دبلوماسي حول ليبيا وفلسطين :**

وبرز الملف الليبي كواحد من القضايا التي نسقت فيها الجزائر وتركيا في إطار مساعي إيجاد حل سياسي، إلى جانب تنسيق المواقف بشأن التطورات الحاصلة في فلسطين. وخلال زيارة الرئيس التركي إلى الجزائر، نهاية يناير/ كانون الثاني 2020، قال الرئيس عبد المجيد تبون حينها إن هناك اتفاق تام مع الرئيس أردوغان على إتباع مخرجات اجتماع برلين بشأن ليبيا لتحقيق السالم في البلد الجار. وشهر أغلسطس آب الماضي، أكد وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة خلال مؤتمر صحفي مع نظيره التركي شاووش أوغلو الذي زار البلاد على تطابق وجهات النظر بين تركيا والجزائر حيال القضية الفلسطينية. وشدد أن لدى البلدين رغبة

وحيد وهي إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس بأسرع وقت. من جهته قال تشاووش أوغلو إنه بحث مع نظيره الجزائري أيضًا قضايا إقليمية ودولية، مثل ليبيا وتونس والساحل.

وزاد: "أود أن أقول بكل سرور إن وجهات نظر الجزائر وتركيا متطابقة بشأن هذه القضايا."

وشدّد على أن تركيا ترى أن الدور الجزائري مهم جدا ومفيد لضمان سلام المنطقة واستقرارها.

وأردف: "اتفقنا على العمل معًا في كل هذه القضايا التي تحدثنا عنها."

المطلب الثاني : الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة

بعد انقطاع دام 17 عاما تأتي زيارة الرئيس الجزائري تبون إلى تركيا، والتي تكللت بتوقيع كل من الجزائر وتركيا لـ 15 اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجالات مختلفة، وجرى التوقيع على الاتفاقيات، في المجمع الرئاسي التركي بالعاصمة أنقرة بحضور زعيمي البلدين رجب طيب أردوغان وعبد المجيد تبون:[1]

وفي هذا الإطار، وقع وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، اتفاق بشأن فتح مدرسة دولية تركية في الجزائر.

ووقعت وزيرة الأسرة والخدمات الاجتماعية التركية دريا يانك، ووزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، كوثر كريكو، مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الخدمات الاجتماعية.

كما وقع وزير البيئة والتخطيط العمراني والتغير المناخي التركي مراد قوروم، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، مذكرة تفاهم حول التعاون في المجال البيئي.

---

[1] وكالة الأناضول، **بحضور أردوغان وتبون.. تركيا والجزائر توقعان15 اتفاقية**، 2022/05/16 في: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A%D8%B1/%D8%A8%D8%AD%D8%B6%D9%88%D8%B1%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%AA%D8%A8%D9%88%D9%86%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%8615%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9/2589772 تاريخ الإطلاع : 2022/6/05.

ووقع وزير الموارد والطاقة التركي فاتح دونماز، ووزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب، مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال التعدين.

وكذلك تم التوقيع على مذكرة تعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، من قبل وزير الداخلية التركي سليمان صويلو، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة.

ووقع وزير الثقافة والسياحة التركي محمد نوري أرصوي، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، اتفاقية حول افتتاح مراكز ثقافية في تركيا والجزائر.

كما وقع وزير التعليم التركي محمود أوزر، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال التربية والتعليم.

ووقع وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى ورانك، مع وزير المشروعات الصغيرة في رئاسة الوزراء الجزائرية نسيم ضيافات، مذكرة تفاهم في مجال الأعمال التجارية الصغيرة.

كما تم توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون في مجالات التكنولوجيا والابتكار، من قبل وزير الصناعة والتكنولوجيا التركي مصطفى ورانك، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الجزائري، عبد الباقي بن زيان.

ووقع وزير الزراعة والغابات التركي وحيد كِيريشتشي، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال الصيد البحري والاستزراع المائي.

ووقع وزير التجارة التركي محمد موش، ووزير الصناعة الجزائري أحمد زغدار، مذكرة تفاهم حول اعتماد الحلال بين البلدين.

وفي مجال الأشغال العامة تم التوقيع على مذكرة تفاهم من قبل وزير النقل والبنية التحتية التركي عادل قره إسماعيل أوغلو، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة.

كذلك وقع رئيس دائرة الاتصال في الرئاسة التركية فخر الدين ألطون، ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج رمطان لعمامرة، بروتوكول تعاون في مجال الإعلام بين البلدين.

ووقّع رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركي رفعت حصارجي أوغلو، و رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة شباب الطيب، مذكرة تفاهم بشأن إنشاء منتدى غرفة التجارة والصناعة التركية الجزائرية.

الخـــاتمة

قوّمت الدراسة العلاقات الجزائرية –التركية منذ سنة 2002 إلى 2020 ، بطرح مسألة التفكير في إعادة تصوّر المصالح التي يمكن أن تحققها الجزائر وتركيا من تقارب للعلاقات، وبخاصة بعد التماس إرادة القيادة الجزائرية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية، وتعزيز العلاقات مع تركيا، كما سمحت الدراسة بالوصول إلى طبيعة العلاقات الجزائرية –التركية التي تجمع بين الصداقة والحياد. ومن هنا، ينبغي النظر إلى ما قد يصبو إليه التقارب بين البلدين في الاستفادة المُثلى من فرص العلاقات مع تركيا بالدخول في شراكات تركية جزائرية في إفريقيا، والوصول إلى الأسواق العالمية، والتخطيط الاستراتيجي بتوسيع مجال الشراكة التجارية إلى الشراكة الصناعية والتقنية، والتوجّه نحو بناء علاقاتٍ استراتيجيةٍ بوصفها قاعدة لتحقيق قطب جيوبولتيكي في ظل التحوّلات التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا.

ومنه تتضح صحة ما طُرِح من فرضيات لأجل حل المشكلة البحثية محل الدراسة، حيث أنه كلما نوّعت الدولتان مجالات التعاون الاقتصادي بينها انعكس ذلك إيجاباً على عمق العلاقات السياسية لهما، فالمصالح القومية للدول هي التي تحرك القرارات السياسية لها وتصنع الحلفاء والأعداء لها، من هنا يتضح أيضا صحة استعمال منهج المصلحة القومية في الدراسة.

كذلك طرحت الدراسة فرضية أن إحياء التراث والتاريخ المشترك بين الدولتين يدفع بشكل كبير إلى توطيد العلاقات الحالية بينهما، وأمكننا التأكد من صحة هذا الطرح من خلال توظيف المنهج التاريخي والبحث عن الإرث المشترك من الدولة العثمانية وأثره على العلاقات الحالية بين البلدين.

كما أن الفرضية الثالثة والأخيرة في هذه الدراسة التي تنص على أن مبدأ (رابح – رابح) أفضل سبيل لتحقيق أهداف الدولتين الحالية والمستقبلية من جهة، ومن جهة أخرى يساعد على تلافي التحديات المشتركة بينهما، حيث أن هذا المبدأ تعتمده تركيا في ربط علاقتها مع الدول الإفريقية، ولقد أثبت نجاعته على مرّ السنين السابقة فيما يعرف بسياسة اليد الناعمة.

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1) سمير سبستيان، **تركيا في عهد رجب طيب أردوغان**(عمان :الجنادرية للنشر والتوزيع، ط.1، 2012).
2) حسين بسلي وعمر أوزباي ترجمة: طارق عبد الجليل، **رجب طيب أردوغان قصة زعيم**(طنطا، مصر : دار البشير للثقافة والعلوم، ط.1، 2012) .
3) علاء عبد الحفيظ محمد، **النسق العقيدي لرجب طيب أردوغان** (الإمارات العربية المتحدة : رؤى إستراتيجية، م.1، ع.3، جوان 2013) .
4) مليحة نبلي التونيشيك، **تركيا من منظور عربي**، ترجمة عبد الاله النعيمي، دراسات عراقية، ط1 (بغدا-2011).

ثانيا : الدوريات

5) عقيل سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية (الاستمرارية والتغير) ، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (بيروت-2012).
6) سعيدي السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها على العلاقات التركية العربية (بسكرة، الجزائر: مجلة الفكر بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، ع 10).
7) سمية رمدوم، **العلاقات الجزائرية-التركية (2002-2022)**، (الجزائر: الأبحاث-الدراسات، 2021).
8) دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع30 (ديسمبر 2020).

ثالثا : الرسائل والمذكرات

9) خالد بقاص، **العلاقات التركية الأفريقية الجديدة دراسة للأبعاد والأهداف والنتائج**، (الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاق ات الدولية تخصص الدراسات الأفريقية، 2018/2017).
10) روينة فتيحة، **العلاقات الجزائرية التركية 2002-2020**، (الجزائر: مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص علوم انسانية)

رابعا: الوثائق الإلكترونية

11) موقع استثمر في تركيا، **نبذة عن تركيا**.

www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/TRSnapshot.aspx

12) حمزة عتبي، **أشياء قد لا تعرفها عن الوزير الأول الجزائري الجديد**، أصوات مغاربية، في 26 ماي 2017 :

https://www.maghrebvoices.com/2017/05/26/%D8%A3%D8%B4%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81%D9%87%D8%A7-

13) ندوة حول العلاقات التركية –الجزائرية، **آفاق العلاقات التركية–الجزائرية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، 28 ماي 2020 في: https://orsam.org.tr/ar/turkiye-cezayiriliskilerinin- gelecegi-2 /

14) غليزان : دخول المركب المدمج لمهن النسيج تايال حيز الإنتاج، وكالة الأنباء الجزائرية (2 يناير 2019)، في: https://www.aps.dz/ar/economie/64808

المراجع باللغة الأجنبية:

1) Kalevi Holsti, **National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy**, International Studies Quarterly, vol. 14, no. 3 (September 1970).
2) Josephine Dedet, **Pétrochimie, Agriculture… En Algérie Erdogan .** signe sept Protocoles d'Accords Bilatéraux,'' Jeune Afrique, 23 Mars 2019. available from : https://www.jeuneafrique.com/537713/politique/ petrochimie-agriculture-en-algerie-erdogan-signe-sept-protocoles-.daccords-bilateraux
3) Biographie d'Abdelmadjid Tebboune, Nouveau Président de la'' République,'' Algérie ECO (13 Novembre 2019), available from : https://www.algerie-eco.com/2019/12/13/biographie-dabdelmadjid-tebboune-.nouveau-president-republique/
4) Les Echanges Commerciaux entre l'Algérie et la Turquie bientôt portés à 5 milliards'' de dollars,'' Algérie Presse Service, 26 Janvier 2020. available from : http://www.aps.dz/economie/100662-le-president-tebboune-les-echanges-commerciaux-entre-l-algerie-Report
5) Eyüp Ersoy, **Turkish Foreign Policy toward the Algerian War of Independence** .(1954-62), Turkish Studies, vol. 13, no. 4 (2012),
6) Abdennour Toumi, **Algeria-Turkey Make Remarkable Rapprochement in Skillful Diplomatic Moves**, Daily Sabah, January 21,2020. Available from: https://www.dailysabah.com/oped/2020/01/21/algeria-turkeymake-remarkable-rapprochementin-skillful-diplomatic-moves

7) Omar Bouacha, **Erdugan's visit to Algeria : An important step to wards building an effective Turkish-Algeria partnership**, Afrika Avastnmacilari derngi, mars 2018 Http://www.alrivadh.com .
8) T. Umucu, M. Altunisik and M. Kok, **Turkey as a Major Gas Transit Hub .Country**, Energy Sources, no. 34 (2012),

قائمة الأشكال

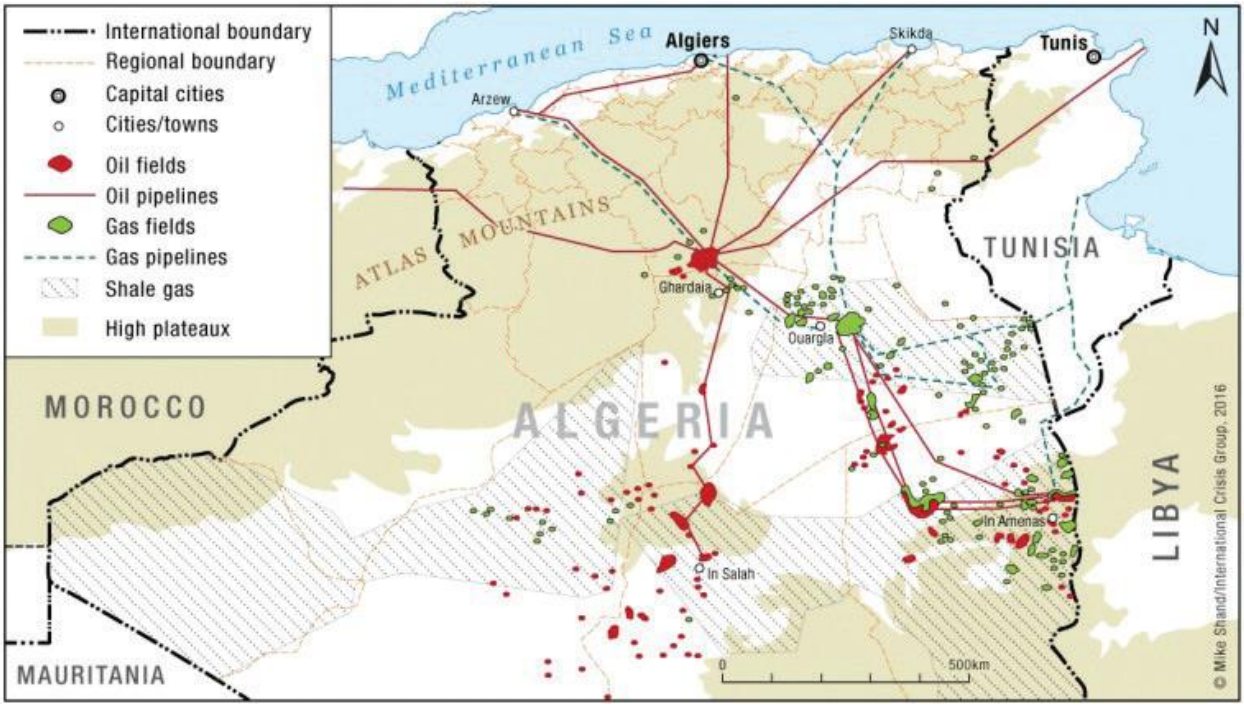

الشكل :-1 – حقول النفط والغاز في الجزائر

مصادر الطاقة	2015	2016
الغاز	29,85	27,5
النفط	29,55	29,87
الهيدروكهرباء	11,5	11,02
موارد أخرى	2,9	3,77

الجدول -1 – استهلاك تركيا للطاقة خلال سنتي 2015 و2016 (في المئة)

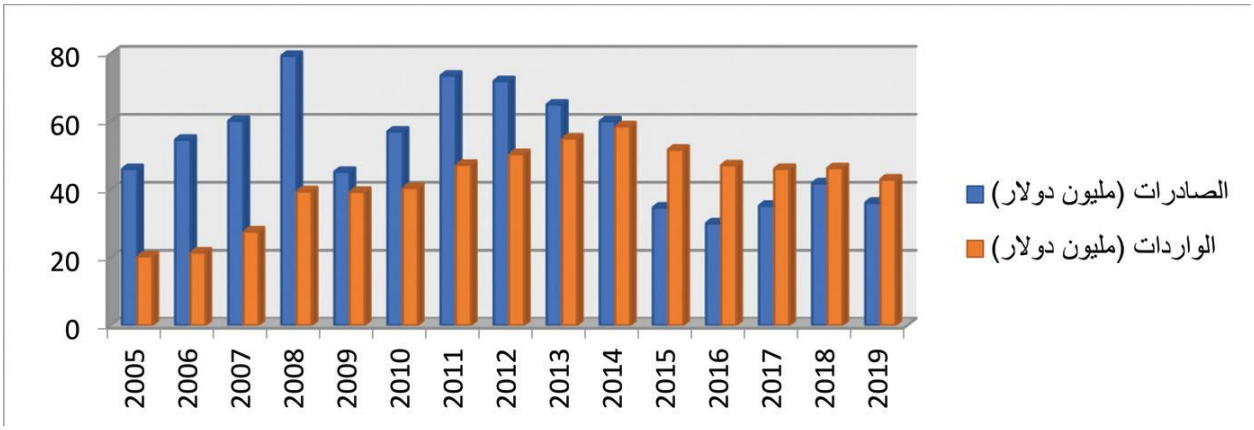

الشكل :-2 – قيمة الصادرات والواردات التركية مع الجزائر(مليون دولار)

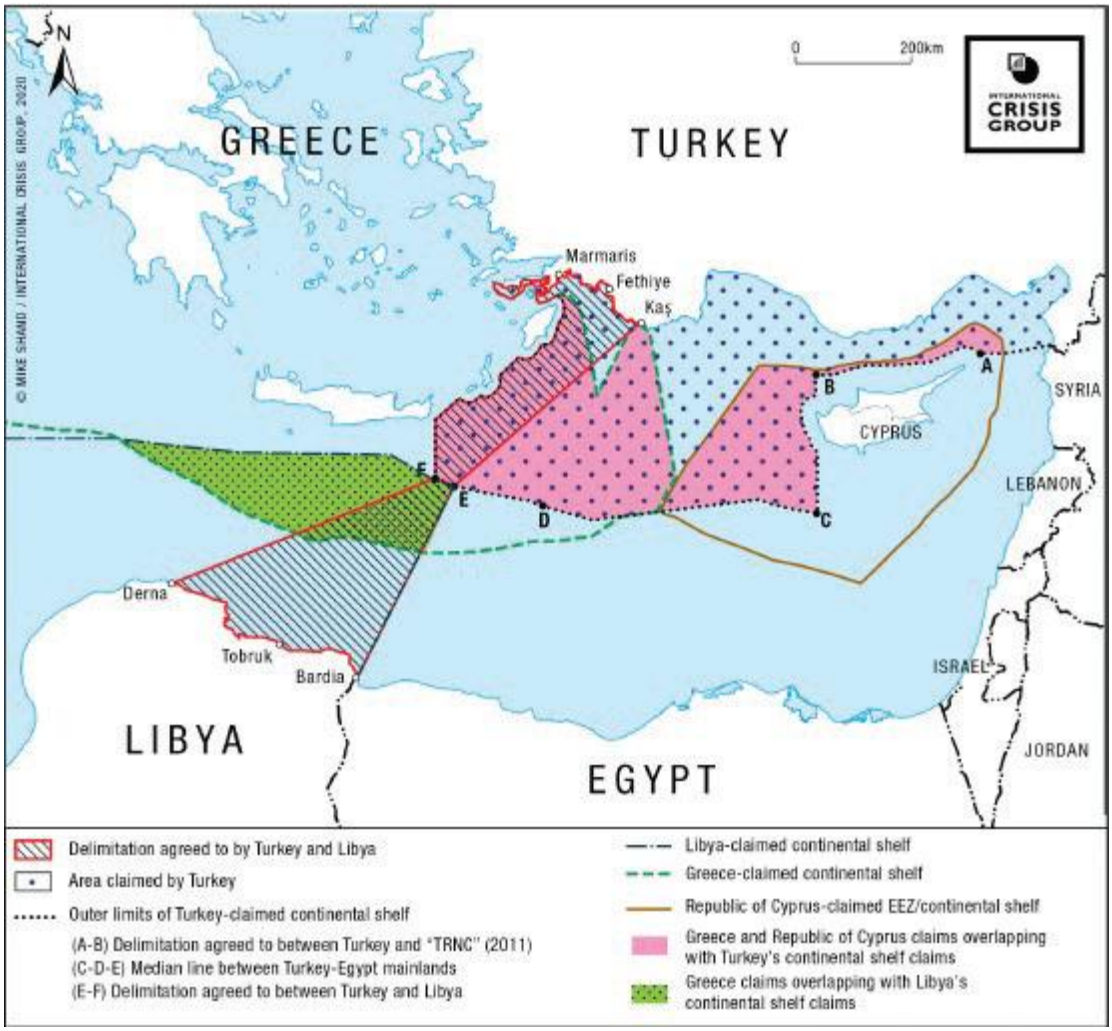

الشكل :-4 – ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا

قائمة المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	06
الإطار المنهجي والمفهومي والنظري	08
أولا: الإطار المنهجي	08
ثانيا: الإطار المفهومي	11
ثالثا: الإطار النظري	16
الفصل الأول : محددات العلاقات الجزائرية التركية	
المبحث الأول : المحددات الشخصية	21
المطلب الأول : المحددات الشخصية للقيادة التركية	21
المطلب الثاني : المحددات الشخصية للقيادة الجزائرية	23
المبحث الثاني : المحددات التاريخية والثقافية	26
المطلب الأول : الهوية الثقافية المشتركة	26
المطلب الثاني : العمق التاريخي للعلاقات الجزائرية التركية	27
المبحث الثالث : المحددات الدبلوماسية والأمنية الاستراتيجية	29
المطلب الأول: تطور النشاط الدبلوماسي بين البلدين في (2002-2022)	29
المطلب الثاني : ضرورة التعاون في المجال الأمني والاستراتيجي	30

المبحث الرابع : المحددات الاقتصادية والتجارية	34
المطلب الأول : تطور التبادل التجاري بين كل من تركيا والجزائر	34
المطلب الثاني : الاستثمارات التركية في الجزائر	39
الفصل الثاني : الأبعاد الإقليمية والدولية للعلاقات الجزائرية– التركية.	
المبحث الأول: سياسة التكتلات في النظام الدولي الجديد	42
المطلب الأول: عوامل تحقيق تحالف استراتيجي في منطقة العالم الإسلامي	42
المطلب الثاني: عوامل تحقيق تحالف استراتيجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط	43
المبحث الثاني: الشراكة الجزائرية–التركية في إفريقيا	57
المطلب الأول: مجالات الشراكة الجزائرية التركية في أفريقيا	57
المطلب الثاني: الفرص والتحديات	58
المبحث الثالث: مستقبل العلاقات بين البلدين على ضوء زيارة الرئيس الجزائري لتركيا (15–16–17ماي 2022)	60
المطلب الأول: الظروف المحيطة بالزيارة	60
المطلب الثاني: الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة	63
الخاتمة	66
قائمة المراجع	68
قائمة الأشكال	72
قائمة المحتويات	75